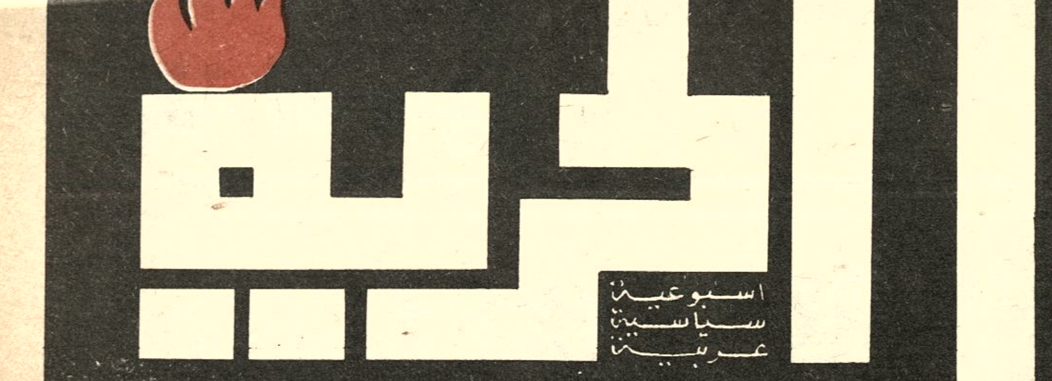


- المقاومة : السبيل النضالي لتحقيق الوحدة الوطنية .
- مصر : الحركة الطلابية .. على طريق الاندماج بالنضال الجماهيري
  - وثائق جديدة عن "لجان الدفاع" عن الوطن والديموقراطية -
- المغرب : الاقطاعيون يستولون على أراضي الفلاحين .
- لبنان : تقييم اجمالي للمعارك العمالية الأخيرة .
  - تدابير الحكومة "ضد" الغلاء تتجاهل المطالب الشعبية -

بيروت - الاثنين ١٥/ ١/١٩٧٣ - العدد ٦٠٤ - السنة الثالثة عشرة - الثمن ٢٥ قرشا لبنانيا
AL-HOURRIAH - Nº 604 - 15/1/1973

الحرية للمعتقلين السياسيين في سجون الرجعية العربية والديكتاتوريات الجديدة



الكلمة الأخيرة

تحرك الطلاب في مصر يكشف حقيقة «قرار المعركة»

اذا كان التصلب الامريكي الاسرائيلي القاطع في وضوحه يضع انظمة الحل السلمي العربية أمام اختيار يستحيل عليها الاخذ بـه الان (التخلي نهائيا عن مطلب الانسحاب الكامل من الاراضي المحتلة عام ٦٧ والخضوع لشروط انسحاب اسرائيلي جزئي من سيناء والضفة الغربية) فما هو الاختيار الآخر الذي تستطيع الانظمة المذكورة اللجوء اليه ؟

يبدو « قرار المعركة » الذي بدأت تروج له اجهزة الاعلام المصرية – انطلاقا من خطاب السادات الاخير – ابرز ما ينبغي التوقف عنده في هذا الصدد .

ان تصاعد الحديث عن استئناف المعركة مع اسرائيل على الجبهة المصرية يأتي في سياق تطورات داخلية خارجية يشكل الالمام بها شرطا أوليا للاجابة على السؤال الرئيسي : هل يسير النظام المصري فعلا على طريق استئناف مواجهة مسلحة مع اسرائيل وما هي حدود مثل هذه المواجهة ؟

لا شك في وضوح الصلة بين الحديث عن استئناف القتال وبين المازق الذي انتهت اليه خطة النظام المصري المطبقة على امتداد السنوات الخمس الماضية . فانطلاقا من المراهنة على حل سلمي تنسحب بموجبه اسرائيل من الاراضي التي احتلتها عام ٦٧ مقابل المكاسب الستراتيجية الحاسمة التي يمنحها اياها قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، كان النظام المصري يتحرك – طوال الفترة المذكورة – على اساس ان مفتاح الموقف هو بيد أمريكا وان ضغطها على اسرائيل هو العامل الحاسم في النهاية . ومن هنا اصبح الضغط على أمريكا ، كي تمارس بدورها ضغطا على اسرائيل باتجاه تفكيك تصلبها المتزايد ، العمود الفقري لما كانت القاهرة تسميه « خطة العمل العربي لازالة اثار العدوان » !

ورغم ان السنوات الخمس الماضية قد شهدت الكثير من الحملات الكلامية على الولايات المتحدة والتلويح مرارا بشن « حرب تصفية » ضد مصالحها في المنطقة ، فان الضغط على أمريكا كانت له في خطة النظام المصري وسائل لا يتعداها : استعمال العلاقة مع الاتحاد السوفياتي على الصعيدين العسكري والسياسي لوضع الولايات المتحدة امام «مسؤولياتها» في ضرورة المبادرة لتطبيق قرار مجلس الامن . فلما تبين ان التهويل على عوامل التوازن الدولي لن يوفر مخرجا فعليا للحل السلمي من طريقه المسدود ، اتجه النظام المصري نحو فتح الافاق امام علاقة مباشرة مع الولايات المتحدة مظهرا كامل استعداده للاستجابة الى شروطها في هذا الصدد . وذلك هو المعنى الفعلي لخطوة طرد الخبراء السوفيات من مصر . وعندما لم تظهر الولايات المتحدة ما يدل على تقديرها للمبادرة المصرية الجديدة اتجه حكم السادات نحو لعب ورقة الدول الاوروبية بانتظار انتهاء موسم انتخابات الرئاسة الامريكية « ووضوح نوايا واشنطن بصورة نهائية » !

لكن رحلة الانتظار كانت قصيرة ولم تنقض أسابيع على عودة نيكسون حتى تبينت بوضوح اتجاهات المبادرة الامريكية الموعودة على نحو لا يوفر للنظام المصري اي مخرج قريب .

في هذا السياق أتى اعلان السادات عن « قرار المعركة » في خطابه الاخير . فهل يشكل هذا الاعلان خروجا من جانب النظام المصري على الخطة السلمية الاستسلامية التي اعتمدها طوال خمس سنوات ؟ من الواضح ان ما يجري على الجبهة المصرية الان انما يأتي في امتداد الخطة المذكورة ذاتها . فما يزال مفتاح الموقف بالنسبة للنظام المصري في يد أمريكا ، وما يزال الضغط باتجاه تليين تصلبها وتصلب اسرائيل من أجل حل سلمي ينطلق من قرار مجلس الامن هو أقصى ما يمكن ان يرمي اليه حكم السادات . والتهويل بالمعركة الان لا تختلف وظيفته عن وظيفة الوسائل الديبلوماسية المستعملة فيما سبق ، ما دام اختيار الحرب الطويلة المدى مع اسرائيل وحليفها الامبريالي الرئيسي يبقى خارج متناول النظام المصري وخارج قدراته أساسا . ولا يغير من هذه الحقيقة شيئا كون النظام المصري قد ينتقل فعلا – بعد شهور « الحسم » الستة التي وعد بها السادات – من التهويل الكلامي بالقتال الى استئناف الاشتباك مع اسرائيل على قناة السويس .

واذا كان في تصور حكم السادات وهو يعلن « قرار المعركة » ان باستطاعته استئناف نوع من الاشتباك « الخارجي » المحدود على قناة السويس يفعل فعله سريعا في كسر تصلب الطرف الاسرائيلي – الامريكي وفي اخراج مفاوضات الحل السلمي من مازقها الراهن ، فان السياق الفعلي للتطورات المرتقبة سوف يظهر مدى الوهم الذي ينطوي عليه التصور المذكور . فاسرائيل لن تقبل بمنطق الاشتباك « الخارجي » المحدود . وهي سوف تدعم تصلبها السياسي بتوسيع رقعة المواجهة العسكرية حتى تشمل الداخل المصري ، وسوف تكون الولايات المتحدة الى جانبها حليفا مستقرا لن تهز مواقعه حرب الفضح الكلامية مهما تصاعدت . لذا فان استئناف الاشتباك على قناة السويس سوف يضع النظام المصري سريعا امام اختيار المواجهة الشاملة مع العدو الصهيوني – الامبريالي بكل متطلباته . وهو اختيار لا تقرره النوايا ولا يحسمه ضجيج أجهزة الاعلام وهي تقرع طبول الحرب الفارغة . ان للمواجهة المذكورة شروطا داخلية من الواضح ان خطة النظام المصري تنهض اصلا على ما يعاكسها في جميع المجالات .

ولقد أتت انتفاضة الحركة الطلابية المصرية خلال الاسبوع الاخير – امتدادا لما جرى في مثل هذا الوقت من العام الماضي – تلقي ضوءا كاشفا على التناقض الفاضح بين تشدق ابواق النظام المصري بشعارات القتال والاستعداد للحرب وبين الواقع الفعلي الذي تعيش في اساره الجماهير المصرية .

فالنظام الذي يروج الان « لقرار المعركة » مع اسرائيل « ومن هم وراء اسرائيل » ، هو ذاته النظام الذي قطع خلال السنوات الماضية شوطا حاسما على طريق توثيق صلاته اقتصاديا وسياسيا بالدول الامبريالية وبركائزها المحلية في المنطقة : من استجلاب الرساميل الاميركية وتامينها ، الى اعادة العلاقات مع المانيا الغربية ، الى الترويج لسياسة الانفتاح على أوروبا ، الى المصالحة الشاملة مع الرجعية العربية ... فهل هذه هي مقدمات المواجهة مع من هم وراء اسرائيل ؟!

والنظام الذي يدعو الجماهير المصرية الى شد الاحزمة على البطون « كي لا يكون هناك صوت يعلو على صوت المعركة » هو ذاته النظام الذي تتربع على قمته طبقة تحتكر وسائل الانتاج وتشدد من وتيرة استغلالها للجماهير وتلقي باعداد متزايدة منها في مهاوي البطالة والهجرة ، وتحجز التطور الاقتصادي في حدود امتيازاتها وحاجاتها الاستهلاكية ، وتحول دون بناء اقتصاد حرب فعلي قادر على التماسك في ظل مواجهة طويلة المدى كتلك التي يفرضها منطق الصراع مع الغزوة الصهيونية .

والنظام الذي يتحدث الان عن تنفيذ « خطة شاملة لاعداد الشعب لحرب مع اسرائيل قد تنشب في أية لحظة » هو ذاته النظام الذي يسلط أقسى ضروب القمع على الجماهير فيسحق حرياتها الديمقراطية ، ويمنع عنها ممارسة العمل السياسي وحق التنظيم الشعبي والنقابي المستقل ، ويحول بينها وبين الانتظام في ميليشيا مسلحة قادرة على تأدية دورها في الدفاع عن الوطن وتحرير الارض ، ويفرض الرقابة على الصحافة وكل وسائل الاعلام والنشر ، ويجعل من المؤسسات السياسية التمثيلية التي اقامها سواء منها مجلس الشعب او الاتحاد الاشتراكي أدوات افناء للحياة السياسية الفعلية ووسائل حجز للحركة الشعبية على مقاعد المتفرجين .

والنظام الذي يدعي انه بصدد اعداد مرافق البلاد العامة لتقبل تكاليف المعركة ، هو ذاته النظام الذي عجزت حكومته عن تقديم جواب مقنع على سؤال بسيط : كيف تكون مرافق البلاد معدة لاحتمالات الحرب بينما يؤدي يوم واحد من الامطار الغزيرة الى تعطيلها مدة شهر كامل ؟!

واذا كان « قرار المعركة » في ضوء مواقع النظام المصري وسياساته الفعلية يبدو بمثل هذا الخواء ، فان الجماهير المصرية استطاعت ان تدرك وظيفته التضليلية بسرعة لم يكن النظام مهيأ لها بالتأكيد .

في العام الماضي انفجرت الحركة الطلابية بعد خطاب « الضباب » الشهير . ورغم ان الخطاب هذا العام كان خطاب « حسم » فان الحركة الطلابية عاودت انفجارها في اعقابه مرة أخرى . وهو أمر يؤكد تعمق وعيها الوطني وتزايد مناعتها في مواجهة التضليل .

هكذا كشف تحرك الطلاب في مصر طبيعة « قرار المعركة » واعاد المسألة الوطنية الى موقعها الصحيح مؤكدا ان الحرب مع اسرائيل وحليفها الامبريالي ليست مسألة قرار يجري الاعلان عنه في الخطب والاذاعات بل هي أولا وفي الاساس مسألة شروط فعلية يجري بناؤها .

وباسم الجماهير المصرية كلها خرج طلاب مصر من جامعاتهم الى الشارع ليؤكدوا في وجه القمع الحقيقة التي لم تستطع ولن تستطيع كل أبواق التضليل طمسها : ان شروط المواجهة الشاملة مع اسرائيل ومع الامبريالية لن يبنيها الا نظام يعطي « كل الديمقراطية للشعب » .

في وجه موجة القمع والارهاب العربية

الحرية للمعتقلين السياسيين في سجون الرجعية العربية والديكتاتوريات الجديدة

تتعرض القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية في جميع أرجاء الوطن العربي الى حملة ارهابية وقمعية شرسة ، فهناك المئات والعشرات من المعتقلين السياسيين في سجون السعودية وامارات وسلطنات الخليج العربي والبحرين والاردن والسودان والمغرب ومصر حيث تمنع عنهم الحقوق القانونية المعترف بها عالميا، فبعضهم لا تجري محاكمتهم ، وبعضهم الاخر يتعرض لشتى أنواع التعذيب ، واخرون تلفق عليهم التهم .. ان الطبقات الحاكمة العربية تمارس ديكتاتوريتها بشتى الاساليب والاشكال تجاه القوى الشعبية والتقدمية ، وتزداد شراستها وتنوع أشكال قمعها كلما ازدادت ازماتها الوطنية والاقتصادية ، وكلما نمت الحركة الشعبية وتزايد وعيها واصرارها ونضالها من أجل حقوقها الديمقراطية والاجتماعية والوطنية ، واذا كانت سجون الرجعية العربية (السعودية) مليئة بالمعتقلين الديمقراطيين والتقدميين ، فان سجون الديكتاتوريات الجديدة في السودان ومصر مليئة بأفضل المناضلين المعبرين عن ارادة الجماهير الوطنية والديمقراطية .

ان اعتقال عشرات المناضلين من الطلاب والمثقفين والشعراء التقدميين في الاحداث الاخيرة في مصر التي عبرت فيها الحركة الطلابية عن طموح الجماهير المصرية الوطني في حقها لتحرير ارضها من العدو الصهيوني ، ليؤكد بأن أنظمة الاستسلام والهزيمة لا تجد ما تجابه به الحركة الشعبية الا الارهاب والقمع ...

ان هذه الموجة القمعية التي تسود في مختلف انحاء الوطن العربي تتطلب من مختلف القوى الوطنية والديمقراطية ان ترفع « صوتها المشترك » من أجل الحريات الديمقراطية ، ومن أجل الحرية الكاملة لكل المعتقلين السياسيين العرب ..

« الحرية »

شمال عُمان : الحرية للمعتقلين السياسيين

اعتقلت السلطات الاستعمارية في ابو ظبي التاجر محمد العمران من ابناء الشارقة في الاسبوع الماضي ، ويكون عدد المعتقلين بذلك قد وصل الى ٤٥ معتقلا من جميع مناطق عمان.

وتشن المخابرات الاردنية والبريطانية حملة واسعة من الاعتقالات وسط الوطنيين في ابو ظبي الذين يتعرضون لابشع انواع التعذيب البربري في سجون سرية .

ومن المعروف ان عدد المعتقلين السياسيين في تزايد في ابو ظبي حيث وصل عددهم اكثر من ٦٠ معتقلا منذ بداية ٧٢م .

ورغم مرور ما يقرب من سنة على اعتقال الوطنيين بعد المحاولة الفاشلة التي قام بها صقر القاسمي في مطلع ٧٢ ، فان المعتقلين لا يزالون يتعرضون للتعذيب البربري على يد المخابرات الاردنية ، مما اسفر عن موت احد المعتقلين .

وكان اتحاد المحامين العرب قد عبر عن رغبته في التعرف على احوال المعتقلين في ابو ظبي في منتصف ٧٢ ، الا ان سلطات ابو ظبي ، في محاولة لكسب الرأي العام ، قد اعربت علنيا عن استعدادها للسماح لدخول الوفد الا انها رفضت دخوله حيث لا يزال المعتقلون دون ايه محاكمة .

ان الاعتقالات الواسعة والكيفية التي تقوم بها المخابرات الاردنية في ابو ظبي واساليب التعذيب الوحشي التي تبدأ ، من الضرب المبرح حتى التعذيب الكهربائي بانواعه وعدم تقديم المعتقلين لاية محاكمات عادلة ، هو امتهان صريح لحقوق الانسان وتعد واضح على ابسط القوانين الدولية .

اننا نطالب اتحاد المحامين العرب والمنظمات الوطنية والديمقراطية العربية والعالمية ان تمارس دورها في الضغط على السلطات الاستعمارية في ابو ظبي لانقاذ المعتقلين من المصير الذي لقيه عبد العزيز بن حميد الذي مات تحت التعذيب .

اننا نطالب هذه المنظمات الديمقراطية ان تستنكر هذه الانتهاكات الصريحة لحقوق الانسان والتي تطمسها السلطات المحلية تحت سيل من الدعايات الكاذبة عن الحرية والديمقراطية في شمال عمان .

ان ارسال وفد من اتحاد المحامين العرب يتمشى وقرارات المؤتمرات الدورية للاتحاد حول الدفاع عن الحريات في الوطن العربي .

وجاء تعليق سياسي « لصوت الثورة » التي تصدرها الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي ما يلي :

« قامت السلطات في ابو ظبي باعتقال ٥٢ مواطنا عمانيا والقت بهم في غياهب سجون خاصة لم تعرف مواقعها ، ورفضت مجاميع الضباط الاردنيين في ابو ظبي رفضا قاطعا ان تخبر حتى اهالي المعتقلين اين ابناؤهم .

وفي سلطنة عمان واصلت تعذيبها الرهيب للمعتقلين في سجون كوت الجلالي . وفي اقليم ظفار حيث يحتجز بعض المعتقلين منذ ما يزيد عن سنتين دون تقديمهم للمحاكمة يقوم الضباط الاردنيون بتنفيس كل احقادهم وكل خبراتهم الاجرامية في اجساد المعتقلين .. في محاولة ارهابية عامة لاجل انهاء التحرك الجماهيري الذي اذهل مشايخ ما يسمى باتحاد الامارات ... وقبل عدة ايام قامت السلطات العميلة في صلالة باعتقال لمواطن بسيط في المنطقة الوسطى لا لشيء الا لانه طالب القابوس بازالة الحواجز من حول صلالة ... ويصاحب كل هذا حملة عسكرية مكثفة ومتزايدة على المناطق المحررة في اقليم ظفار » .

مثقفون وكتاب في لبنان يطالبون بالافراج عن المعتقلين في مصر

نحن المثقفين والكتاب والصحفيين في لبنان نعلن تاييدنا المطلق للحركة الوطنية الديمقراطية في مصر ، التي تواجه اليوم هجمة بوليسية شرسة من أجهزة السلطة وخصوصا ضد جناحها الطالبي .

اننا نعتبر المطالب الوطنية والديمقراطية التي رفعها الجناح الطالبي للحركة الوطنية الديمقراطية في مصر هي عينها مطالب الجماهير العربية في كل مكان . وأهم هذه المطالب يتجسد في :

١ — رفض كل أنواع الحلول السلمية والاستسلامية .

٢ — رفض سياسة التخاذل التي تتبعها السلطة أمام الامبريالية الاميركية واسرائيل .

٣ — أن تتولى الجماهير بمبادرتها الذاتية تكوين لجان شعبية للدفاع عن أرض الوطن .

٤ — قطع العلاقات مع الانظمة الرجعية العميلة .

٥ — حق الجماهير في ممارسة كل أشكال التعبير والنشاط السياسي والنقابي والثقافي دون وصاية أو تدخل الاجهزة والمخابرات .

اننا نستنكر بشدة اعتقال السلطات لخيرة أبناء الشعب المصري من مثقفين وصحفيين وطلاب ونطالب بالافراج الفوري عنهم ، كما نستنكر أساليب القمع البوليسية التي واجهت بها السلطة التحركات الوطنية للطلاب .

ان الوحدة الوطنية لا تصان بهراوات البوليس ، بل باعطاء كل الحرية للشعب لياخذ دوره في معركة الكرامة والمصير .

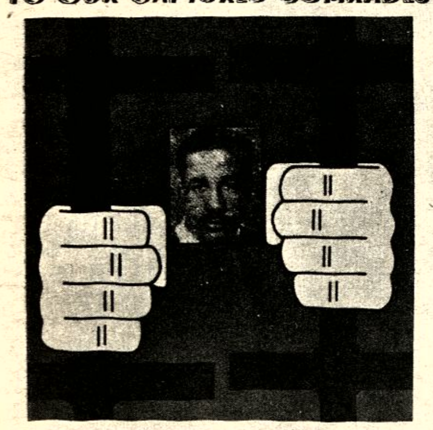
كما اننا نعلن ادانتنا لاجهزة الاعلام الرسمية في مصر ولكافة المحاولات الرامية الى النيل من اصالة الحركة الشعبية المصرية وتشويه الوجه الوطني المضيء للتحركات الطلابية .

لبنان — كانون ثاني ١٩٧٣

التواقيع :

ادونيس ، سليم امين ، صادق جلال العظم غسان شرارة ، احمد خليفة ، خليل احمد خليل ، خليل ابو رجيلي ، جورج الرياشي ، الياس سعد ، عبد الحفيظ محارب ، ادوار سعيد ، سمير عازوري ، هدى عسيران، هاني عبدالله ، داوود تلحمي ، عيسى عبد الحميد محمد كشلي ، محمد دقيق ، رشيدة طه ، صبحي طه ، سمير فرنجية ، فواز طرابلسي، زينة ابو شديد ، هاني مندس، مروان فاهوم، نبيل بدران ، حسنى رضا ، نبيل رملاوي ، سميح سمارة ، نبيلة سلباق ، عباس شبلاق، هدى زكا ، نهلة خليفة، الياس سحاب، سمير ايوب ، عماد شقور ، عبد الحسن الامين ، محمود حداد ، شحادة موسى ، جميل هلال، هالة سلام ، منير شفيق ، محسن ابراهيم ، صلاح عبد الله ، محمود سويد ، عنان العامري ، نزيه قوره ، هاني حوراني .

الحرية لرفاقنا المعتقلين



تحية لصمود المناضلين الثوريين في سجون السلطة البحرانية

الحرية

أصحاب الامتياز
محسن ابراهيم وشركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر

المدير المسؤول
انور نصار

المدير الاداري
ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير
شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب — منطقة العاملية — محلة راس النبع — بناية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

استشهاد المناضل محمود الهمشري

استشهد في باريس هذا الاسبوع المناضل محمود الهمشري ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في فرنسا ، بعد اصابته بجروح خطيرة نتيجة انفجار لغم وضعته المخابرات الاسرائيلية في جهاز التلفون البيتي الخاص بالشهيد الهمشري يوم ٨ كانون الاول ١٩٧٢ .

وسبق أن تعرض أكثر من مناضل فلسطيني لمحاولات اغتيال على أيدي المخابرات الاسرائيلية ، التي توسع دائرة ارهابها وعدوانها ، حتى يغطي ، على حد زعم المسؤولين الاسرائيليين ، جميع الاماكن التي يتواجد فيها الفلسطينيون . وابرز الذين سقطوا ضحية الارهاب الصهيوني في الخارج الى جانب الشهيد الهمشري الاخ الشهيد وائل زعيتر ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في ايطاليا .

واتساع دائرة الارهاب الصهيوني وانتقاله الى أوروبا يحمل أكثر من دلالة خطيرة خاصة عندما يوجه ضد ممثلي منظمة التحرير . فالمعروف ان ممثلي الحركات الوطنية وحركات التحرير في الخارج يتمتعون واقعيا على الاقل بحصانة معنوية كممثلين لشعوبهم لدى شعوب اخرى ، الامر الذي يعني ان لاغتيال هؤلاء نتائج سياسية لا يستطيع أحد التقليل من خطورتها . وياتي حادث اغتيال المناضل محمود الهمشري ليثبت ان سلطات الاحتلال بعملها الغادر ترفض حتى مجرد احترام قوانين واعراف دولية ، هذا الى جانب ما يمثله ارهابها على الارض الفرنسية من خروج فظ على أبسط مفاهيم العلاقات الديبلوماسية والسياسية بين الدول .

على ان الامر الاهم من هذا كله هو ان الاغتيال السياسي الذي ذهب ضحيته الشهيد محمود الهمشري جاء نتيجة للنشاطات السياسية التي كان الشهيد يقوم بها . ومعروف لدى جميع الاوساط الفرنسية اليسارية والديموقراطية ان الشهيد المناضل كان واسع النشاط في هذه الاوساط وانه استطاع أن يلعب دورا بارزا في تجنيد العديد من القوى السياسية الفرنسية الى جانب مناصرة النضال الوطني العادل والمشروع للشعب الفلسطيني ، الامر الذي سبب كثيرا من الاحراج للمنظمات الصهيونية في فرنسا ودفع المخابرات الصهيونية الى تدبير خطة اغتيال جبانة ضده ..

الشهيد محمود الهمشري

والان وبعد أن اتسع نطاق العمليات الارهابية الصهيونية ضد المناضلين الوطنيين والفلسطينيين فان منظمة التحرير الفلسطينية ومنظمات المقاومة الفلسطينية مطالبة بالحاح أن تنظم عملية الوقاية الدفاعية — على الاقل — لمناضليها في الخارج ، خاصة لاولئك الذين يقودون فروع الاتحاد العام لعمال فلسطين والاتحاد العام لطلاب فلسطين ، الذين يتلقون يوميا العديد من الرسائل والطرود ومنها تلك المشكوك في مصدرها . ويجوز لنا أن نتساءل عن الوقاية الدفاعية التي تؤمنها مكاتب جامعة الدول العربية وخاصة أقسامها الفلسطينية ، للمناضلين الفلسطينيين المثلين لمنظمة التحرير ولمنظمات المقاومة أيضا . ان حادث اغتيال المناضل محمود الهمشري يجب ألا يمر كحدث عابر ، بل لا بد من دراسة دقيقة للدروس المستفادة منه وتنظيم الوقاية الدفاعية على أساس نتائجه .

الاعتداءات الاسرائيلية على ...

لا زالت السلطات الاسرائيلية تواصل اعتداءاتها على الجبهة السورية في وقت تسود فيه حالة صمت كامل على جبهات المواجهة الاخرى ، وخاصة على الجبهة المصرية . ولا يخفي المعتدون والغزاة الاسرائيليون اهداف اعتداءاتهم العسكرية البربرية والموجهة ليس فقط ضد مواقع الجيش السوري والمقاومة الفلسطينية ، بل ايضا ضد المواطنين المدنيين العزل الذين يتحملون بصمود ما يصيبهم من العدوان ، وقد مهد الاسرائيليون لاعتداءاتهم الاخيرة والمتكررة بحملة تعبوية في الداخل والخارج سواء بتشويه سياسة القوى الديمقراطية المعارضة للصهيونية والاحتلال ، والتي حاولت اجهزة الاعلام ودعاية العدو الصاق تهمة التجسس لصالح سوريا بكل نشاطاتهم السياسية ، او باظهار سوريا كاخر موقع يتمتع فيه المقاتلون الفلسطينيون بحق التواجدعلى خط التماس الساخن مع العدو ، الامر الذي يتيح المجال لعمليات عسكرية فدائية من الاراضي السورية .

وكما هو معروف ، فقد ركزت اذاعات واجهزة اعلام العدو الاسرائيلي على ان سياستها في المرحلة الحالية هي توسيع جبهة المواجهة مع المقاومة الفلسطينية في كل مناطق تواجدها . واذا كان ضرب المقاومة الفلسطينية أحد ابرز أهداف السياسة العسكرية الاسرائيلية ، فان الاعتداءات الاخيرة المتكررة على الجبهة السورية جاءت لتؤكد ، ان الغزاة والمعتدين الاسرائيليين يذهبون الى أبعد من ذلك في المرحلة الراهنة . فالقصف البربري للمناطق الاهلة بالسكان ولبعض المنشآت الاقتصادية في سوريا يشير بوضوح الى الاهداف غير المعلنة للسياسة العسكرية الاسرائيلية الرامية بالاساس الى انتهاز حالة العجز العربية وحالة اللاحرب من أجل فرض شروط استسلام قاسية على الدول العربية . فسياسة توسيع نطاق العمليات العسكرية ، كي تشمل الى جانب مواقع الجيش السوري ومواقع المقاومة الفلسطيبية الاهداف المدنية العزلاء ، موجهة لخدمة أغراض سياسية أساسية هدفها ضرب الروح المعنوية الجماهيرية الرافضة للاستسلام والرافضة لحالة اللاحرب ، وخلق مناخ ارهابي يباعد بين القواعد المقاتلة وجماهير المنطقة المحاذية لخطوط المواجهة العسكرية من ناحية وبين المقاومة كتعبير وطني ثوري عن الرفض لمنطق وسياسة الاستسلام الوطنية والجماهير المستهدفة أصلا بالعدوان من ناحية اخرى .

واذا كانت الجبهة السورية هي خط التماس الساخن مع الغزاة والمعتدين في هذه الفترة التي يكثر فها الحديث عن مشاريع حلول جزئية للقضايا الوطنية الناجمة عن الاحتلال وعن الوجود الاسرائيلي اصلا ، فان سياسة تخدير حالات التململ والرفض لمنطق الاستسلام بوعود

وبيانات ليس لها قيمة ...
بمثابة ماء تصبه الجبـ...
طواحين السياسة الـ...
واهدافها . كما ان انفر...
الاسرائيلية بالجبهة الـ...
العسكرية واعلانها الـ...
سوريا فقط بل والمقاومة ...
السورية — الفلسطينية ...
جميع القوى الوطنية و...
الثورية لاحباط اهداف ا...
واذا كان الغزاة و...
قد احرزوا بعض النجا...
العدوانية ضد لبنان ...
اسرائيلي مماثل موجه ...
الفلسطينية مرهون بقـ...
والتقدمية العربية وتحد...
ادراك مرامي العـ...
شروط الرد الضرورية ...
الطاقات وتعبئة الجماه...
في جبهة صدامية لا تقبل ...
القوى المعتدية وكل القـ...
الرد الجماهيري والصمو...
العدوان والتوسع الا...
الوعود باستئناف القتـ...
اللفظي غير المكلفة ، بـ...
للشعب السوري ودعم ...
بسياسة القبضة المسلحـ...
وتوطيد جبهة الشعب ا...
الشغيلة والفلاحين وجـ...
الوطنية الاخرى .

وعلى جميع الوطنيين ...
قلقهم من الاعتداءات ...
على سورية ونتائجها ...
مواقفهم نحو مزيد من ...
لسياسة الجبهات الصـ...
الاسرائيلي من جهة و...
الديمقراطية والثورية ا...
الاستسلام في الداخل مـ...

تقرير شامل ... المجلس ... العدد ...

طالت اجتماعات ...
الفلسطيني في القاهـ...
قد ناقش التقارير ا...
أمامه وهي : تقرير ...
السياسي الذي اجـ...
(كما أشارت « الـ...
العدد السابق) . ...
التنفيذية ، وتقريـ...
الوطنية .

وقد امتدت جلسـ...
الجمعة ، وحتى ...
لم يصدر البيان الخـ...
وبسبب ذلك تأخر ...
عن أعمال المؤتمـ...
« الحرية » في هـ...
« الحرية » هـذا ...
القادم .

تقييم اجمالي للمعارك العمالية الأخيرة

الطبقة العاملة بين تصعيد هجمة السلطة وأرباب العمل وعجز المؤسسة النقابية

ان مجموع التحركات والنضالات العمالية والديمقراطية التي تمحورت حول معركة عمال معامل غندور خلال الشهرين الاخيرين ذات أهمية خاصة بالنسبة للطبقة العاملة والحركة الوطنية والديمقراطية . وقد حان الوقت لوقفة جادة تقيم هذه التجربة وتستخلص معانيها ودروسها الرئيسية .

والمدخل المجدي لفهم هذه التجربة هو الاخذ بعين الاعتبار التطورات التي طرأت على توازن القوى بين اطراف المجابهة المختلفة : الطبقة العاملة والحركة الشعبية من جهة والدولة وأرباب العمل من جهة ثانية . ففي ذلك تفسير لعوامل القوة التي أعادت عمال معامل غندور منتصرين يوم ١٥ تشرين الثاني الى معاملهم ، وعوامل الضعف التي اعادت معظمهم — عدا المئة الذين سرحوا أو تركوا العمل — منهزمين في اواخر الشهر الماضي .

عوامل نجاح الاضراب الاول

عندما أعلن عمال معامل غندور اضرابهم الاول (٣ — ١٥ تشرين الثاني ١٩٧٢) كانوا يطالبون بتطبيق قوانين العمل (الرأسمالية) عليهم اسوة بسائر العمال والاجراء في البلد ويتصدون لاشكال العسف والاستبداد الحرفي التي تبلغ درجة عالية من الحدة في معامل غندور بالذات. من هنا كانت مطالبهم تدور حول الامور التالية : دفع زودة الخمسة في المئة المقرة رسميا ، دفع الحد الادنى للاجور ، تكريس حق الانتساب للنقابة ، منح فرصة سنوية مدفوعة من ١٧ يوما ، انشاء صندوق للحسومات ، تثبيت الدوام الرسمي (٨ ساعات يوميا بل ٥٠ ساعة على اساس اسبوع من خمسة أيام عمل) ، دفع بدلات نقل العمال لمعمل الشويفات ، الخ . وقد جاء الاضراب تكملة لسلسلة من الاضرابات والتحركات لعمال المصانع الكبيرة والمتوسطة (قصارجيان . المعدنية الخفيفة . جبر للبسكويت . سليب كونفورت ...) عبرت عن سعي عمال الصناعة — تحت وطأة تفاقم اثار الازمة الاقتصادية — الى اللحاق بالمكتسبات التي نالتها الحركة العمالية عموما من تطبيق لقوانين العمل وزودات اجور وضمانات اجتماعية وصحية ، والتي ظلت محصورة باجراء ومستخدمي التجارة والخدمات والمصالح المستقلة الذينيسيطرون على الحركة النقابية بتركيبها الراهن . واستخدم اضراب عمال معامل غندور ، منذ أيامه الاولى ، وسائل نضالية متقدمة كالاجتماعات العامة ، ولجنة الاضراب ، والبيانات ، والمظاهرات العمالية للضغط على النقابة والدولة . الا ان عودة العمال منتصرين الى العمل صباح يوم ١٥ تشرين الثاني لم يكن عائدا فقط الى هذه الاساليب النضالية المتقدمة وانما ايضا وبشكل خاص الى موجة التضامن العارمة التي فجرتها مجزرة ١١ تشرين الثاني وكان من أبرز مظاهرها مظاهرة الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية والاضراب العام الذي اعلنه الاتحاد العمالي يوم الثلثاء في ١٤ تشرين الثاني واضرابات وتظاهرات طرابلس وصيدا وضواحي بيروت العمالية .

ازاء موجة التضامن والنقمة العارمة هذه، ارتدت الدولة وارباب العمل الى مواقع الدفاع ، واضطر الاتحاد العمالي الى اعلان اضراب عام استنكارا للمجزرة وتضامنا مع عمال معامل غندور ، ولكن مع رفضه استنتاج الفرصة للضغط من اجل مطالب الحركة العمالية المزمنة : الغاء المادة ٥٠ (الصرف الكيفي) ، قضايا الادوية ، وشمول العمال الزراعيين بقانون العمل والضمانات الاجتماعية . ولعل ابرز مظاهر الموقع الدفاعي للسلطة وأرباب العمل : اجماع الصحافة البرجوازية على ادانة المجزرة ، عزلة الاخوة غندور النسبية في اوساط جمعية الصناعيين ، وتراجع السلطة حول مسالة الاضراب . فبعد ان اعلنت تسليم الجيش حفظ الامن ونكرت بضرورة الترخيص للمظاهرات ، عادت فقبلت بعلم وخبر قدمته الاحزاب قبل ساعات قليلة من موعد المظاهرة (في حين ان الترخيص الرسمي يتطلب مهلة ثلاثة أيام) وواكبت المظاهرة قوة رمزية من الشرطة لا غير .

في ظل هذا الوضع ، عاد عمال معامل غندور جميعا الى العمل (اي أنهم منعوا أرباب العمل — ولو مؤقتا — من استخدام حقهم القانوني المطلق في الصرف الكيفي) وتشكلت لجنة مشتركة لتنفيذ بنود الاتفاق الذي جرى التوصل اليه بين ادارة المعمل ووزارة العمل والاتحاد العمالي .

انن نجح اضراب عمال معامل غندور الاول اولا بسبب أساليبه المتقدمة (التعبئة الدائمة عبر البيانات والاجتماعات الموسعة ، والقيادة المنبثقة من العمال أنفسهم وباختيارهم ، واخيرا تصعيد وسائل الاحتجاج وعلى الاخص المظاهرات لفرض الانتساب للنقابة والضغط على الاتحاد العمالي ووزارة الشؤون) ، وثانيا ، بسبب ما فجرته مجزرة ١١ تشرين الثاني من نقمة عارمة ، استمدت قوتها من تحسس فئاتجماهيرية متزايدة لازمة النظام ، وضعت الدولة وارباب العمل في موقع الدفاع واجبرت الاتحاد العمالي على استنكار المجزرة وتأييد العمال باعلان الاضراب العام ليوم واحد .

قرار الاقفال وتغير ميزان القوى

في المجابهة الثانية بينعمال معامل غندور من جهة والدولة وارباب العمل من جهة اخرى كانت الاسلحة المتقدمة هذه المرة بيد الدولة وارباب العمل ، بينما حرمت الطبقة العاملة من تصعيد وسائلها النضالية واستخدام أمضى أسلحتها .

عاد عمال معامل غندور الى العمل يوم ١٥ تشرين الثاني وقد تصدعت علاقات الاستبداد الحرفي داخل المعمل واختل ميزان القوى فيه.

وهذا ما زاد في تاكيده اضراب اليوم الواحد الذي أعلنوه احتجاجا على طرد اربعة من قادة الاضراب . فلم يفرضوا اعادتهم ، مانعين الاخوة غندور مرة أخرى من استخدام الصرف الكيفي وحسب ، وانما كبدوا ايضا اصحاب المعمل خسائر مادية كبيرة لان العمل توقف فجاة ، بعد أن دارت الالات وحميت الافران وجهزت المادة الاولية (العجين في هذه الحالة) ، ورد الاخوة غندور على ذلك بتصعيد المجابهة الى حدها الاقصى ، اذ استغلوا شائعة حول اضراب جديد احتجاجا على طرد احد الموظفين لاعلان اقفال المعامل « نهائيا » وتشريد ١٠١٦ عاملة وعامل .

لقد كان قرار الاقفال علامة فارقة في معركة غندور الاخيرة ، وعامل اخلال ميزان القوى ضد الطبقة العاملة . فما معنى الاقفال ؟

الاقفال هو الوسيلة الاخيرة التي ابتكرها أرباب العمل الصناعيون في البلدان الرأسمالية المتقدمة للرد على طبقة واسعة تشكل اكثرية السكان وتملك تنظيمات نقابية وحزبية عميقة الجذور . ويلجا هؤلاء له كاجراء اخير ضد ضغوط الحركة النقابية من اجل زيادة الاجور وتعزيز الضمانات ومنع التسريحات الجماعية التي يستدعيها تطور الالية الصناعية . بالنسبة لعمال معامل غندور جاء قرار الاقفال ليضعهم امام خيار مصيري : اما العودة الى العمل حسب شروط أرباب العمل واما البطالة . وشكل هذا الابتزاز القاعدة الاساسية لكل مساعي وحيل ادارة المعامل من أجل كسب فئة من العمال الى جانبها وشق وحدة العمال (نتحدث عن « حيل » لان الادارة استحصلت على تواقيع العديد من العمال — والكثير منهم أمي على كل حال — من أجل اعادة فتح المعامل و « طرد المشاغبين » ، بابشع أساليب الخداع . للامين كانت تقول انها تريد فقط اعادة فتح المعامل . وللعمال الحياديين، كانت تمتنع عن تسمية « المشاغبين » او تسمي عملاءها انفسهم) .

والمعنى الفعلي لقرار الاقفال كان تخيير ليس عمال معامل غندور وحدهم وانما كافة الاطراف المعنية بالامر بين صرف ١٠١٦ عاملة وعامل (مع امكان استبدالهم جميعا في سوق عمل مكتظة بالوفالعاطلين عن العمل) وصرف جميع العمال الذين تعتبرهم ادارة المعامل مسؤولين عن الاضراب !

على قاعدة قرار الاقفال هذا ، أمكن اعادة ترتيب علاقة القوى بعضها ببعض . ومعه انتقلت السلطة وأرباب العمل من الدفاع الى الهجوم . الصحافة البرجوازية التي اجمعت على ادانة المجزرة ، عندما جوبهت بتحد طبقي واضح — تحدي حق استخدام الصرف الكيفي — انتقلت في معظمها الى صف العداء للعمال . وليس من الضروري ، تحقيقا لهذا الغرض ، تبني وجهة نظر ادارة معامل غندور. بل ان اشد أنواع التضليل نفاذا هي تلك التي اخذت تشدد ، خلال ايام ، على « الانشقاق » في صفوف العمال ، لتنتقل الى ابراز خبر « الانشقاق » في صفوف الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية عشية مظاهرة استنكار الصرف الكيفي في ساحة ٢٣ نيسان . واذا كانت « جمعية الصناعيين » تركت غندور « يقلع شوكه بيديه » في المواجهة الاولى ، فقد شاركته ، خلال المواجهة الثانية ، في تحمل المسؤولية والتخطيط .

وانتقلت السلطة هي أيضا من الدفاع الى الهجوم . من محاولة لعب دور الحكم بين ادارة غندور والعمال ، الى تقديم التغطية القانونية والرسمية لاقفال المعامل ولصرف حوالي مئة عامل عند اعادة فتحها وشن حملة من الاعتقالات في صفوف العمال بناء على لوائح قدمتها ادارة غندور نفسها والضغط على القادة النقابيين والعمال المسرحين لاصدار بيانات تدين « تدخل » الاحزاب والقوى الوطنية والديمقراطية في النزاعات العمالية . كذلك انتقلت السلطة منالتراجع امام اصرار الاحزاب على التظاهر استنكارا للمجزرة التي استشهد خلالها يوسف العطار وفاطمة الخواجة ، الى السعي لسلب الحركة الشعبية حق التظاهر بمنعها مظاهرة يوم الثلثاء في ١٨ كانونالاول ، وتحويلها ساحة ٢٣ نيسان الى ساحة حرب فعلية .

القطيعة

هكذا امكن ان تنتقل الدولة وارباب العمل من موقع الدفاع الى موقع الهجوم على قاعدة قرار ادارة غندور باقفال معاملها . لقد كان قرار الاقفال تصعيدا بالغا في المواجهة بين أرباب العمل والعمال . وهو يقتضي قدرة مماثلة للطبقة العاملة في استخدام اشكال أرقى من المواجهة .

لكن المفارقة العميقة في الوضع كانت هنا بالتحديد • بينما صعدت السلطة وارباب العمل المواجهة ، لم تكن الحركة العمالية في وضع يمكنها حتى من المحافظة على موقعها السابق •

في المواجهة بين عمال مصنع معين وبين الدولة وارباب العمل ، لا تملك هذه المواجهة من فرص النجاح الا بتضامن الحركة العمالية المنظمة في مؤسساتها النقابية والحزبية . لا شيء يعوض عن ذلك على المدى المتوسط والطويل . والحال ان معركة عمال معامل غندور استمدت قوتها من ظرف استثنائي : مجزرة ١١ تشرين الثاني ومضاعفاتها . ولما انحسر الوقع المباشر لهذا الظرف ، لم يكن بمقدورها حتى الاحتفاظ بموقعها السابق . الحركة النقابية التي زجت زجا في اعلان الاضراب العام ، رافضة تحميل هذا الاضراب المطالب الملحة للطبقة العاملة ، ما لبثت ان عادت بعده الى الموقع الذي تمليه عليها سيطرة اليمين النقابي العميل او المتواطيء مع ارباب العمل والدولة . فاذا بتصريحات غبريال خوري وحسين علي حسين ، بعد الاقفال ، تبريء عمليا الاخوة غندور (اللهم الا من اخطاء ارتكبوها سابقا) وتضع اللوم على العمال . وياتي مسلسل التطورات ليبين التراجع المتزايد أيام تصلب الاخوة غندور ، من الاصرار على عودة جميع العمال ثم يبت التحقيق بمن يطرد منهم ، الى القبول بطرد ١٥ عامل ، والتهديد بمقاطعة منتجات غندور اذا لم يعودوا ، الى ادانة « تدخل » الاحزاب الديمقراطية في النزاعات العمالية فتاجيل قرار المقاطعة ، الى ما هنالك .

هنا كانت القطيعة شبه كاملة بين مقتضيات تصعيد النضال العمالي لاعتماد اشكال صدام شاملة وجديدة ردا على اقفال معامل غندور وبين المواقف التي اتخذها الاتحاد العمالي العام . ان الرد على تصعيد المواجهة من قبل أرباب العمل ودولتهم كان يفترض من الحركة النقابية تصعيدا يصل الى حد اعلان الاضراب العام لسحق الصرف الكيفي وفرض الحريات النقابية الاساسية ، خاصة وان اقفال معامل غندور جسد أمام أوسع الجماهير بشاعة المجزرة التي ترتكب يوميا باسم المادة ٥٠ من قانون العمل . لكن الاتحاد العمالي العام ، في ظل هيمنة القيادات اليمينية العميلة ، تراجع بدل ان ينتقل الى التصعيد . ان هذه القطيعة بين متطلبات المواجهة ومواقف القيادة النقابية تقيس مدى عمق خيانة القيادات النقابية اليمينية ، لاكثر مصالح الطبقة العاملة الحاحا وحيوية . وهذه هي الهوة التي حاولت الاحزاب والقوى الوطنة والتقدمية عبثا ان تملأها . فاطرافها المالكة لمواقع فعلية داخل الحركة النقابية انما تشكل أقلية محدودة الفاعلية خاصة وانها محكومة بالحرص ، بأي ثمن ، على الوحدة النقابية المبنية (من فوق) فقط . اما الاطراف الاخرى ، ففي غياب سيطرتها على مؤسسات ضاغطة فعلية في البلاد ، اقتصر ما تستطيعه على تقديم جمهور للمظاهرات . خاصة وان هذه الاحزاب والقوى مجتمعة كانتتواجه هجوما من السلطة يستهدف سلبها حقا اكتسبته الجماهير اللبنانية ابان المعارك الوطنية لدعم المقاومة الفلسطينية — حق التظاهر .

ان الفارق النوعي في ميزان القوى بين معركة غندور الاولى ومعركة غندور الثانية ، وما فرضه من ترتيب جديد للقوى المتجابهة هو الذي يفسر الفارق في النتائج بين المعركة الاولى والمعركة الثانية • والقطيعة بين متطلبات تصعيد المجابهة التي افتتحها قرار الاقفال وبين تراجعات الاتحاد العمالي العام هي التي تحكم وستحكم مسار الطبقة العاملة الى أمد بعيد ، الى حين تستطيع حسم قضاياها الستراتيجية والتكتيكية الملحة •

وهذا ما سوف نتعرض له عند استخلاص الدروس الرئيسية التي أظهرتها تجربة الاحداث العمالية الاخيرة •

تدابير الحكومة للحد من الغلاء تتجاهل المطالب الشعبية الأساسية

بعد تصاعد الغلاء بصورة جنونية على امتداد عام ١٦٧٢ شاملا كل الحاجيات الضرورية للعيش وكاويا بناره أوسع فئات الشعب اللبناني ، اعلنت الحكومة في الاسبوع الماضي عن تدخلها لمعالجة المشكلة ! وأتى الاعلان على طريقة مواكب رئيسها الشهيرة بكل ما يرافقها من جلبة وضوضاء• واشتركت في اعلاء صوت الضجيج هذه المرة كل أجهزة الاعلام مكررة التصريحات الصادرة عن اجتماعات المسؤولين الموسعة معلنة عن « التدابير الفعالة » ومؤكدة « العزم النهائي » على مكافحة الغلاء !

ولم تكن التدابير الموعودة تتضح حتى تبين ان هدف الحملة لا يتعدى محاولة امتصاص النقمة الشعبية العارمة على استفحال موجة الغلاء التي لم يعد يجدي معها التجاهل أو الحديث عن « الاصابع المخربة » التي تريد أن تعصف « باستقرار هذا البلد » !

التفسيرات الرسمية

ويبدو ان ادراك الحكومة مسبقا لهزال التدابير المقترحة من جانبها ، قد دفعها منذ البداية الى احاطة طرحها لمشكلة الغلاء بسيل من التفسيرات « النظرية » القصد منها طمس أساس المشكلة وتبرير نمط التصدي لها . لكن أية نظرة تلقى على تلك التفسيرات كفيلة بكشف خوائها ومقدار ما تنطوي عليه من تضليل .

— يقول رئيس الحكومة ان قضية الغلاء قضية « شائكة » تصعب مواجهتها من كل جوانبها دفعة واحدة ! هكذا تبدو الحكومة على لسان رئيسها وكانها قد « بوغتت » بين ليلة وضحاها بمشكلة الغلاء وقد تعقدت « فجاة » بحيث يتعذر التصدي لها « بحلول جاهزة » ! فهل يتصور رئيس الحكومة انه يستطيع بمثل هذا الكلام طمس التاريخ الفعلي لمشكلة الغلاء في لبنان التي ما برحت تتفاقم منذ سنين طويلة والتي نهضت في مواجهتها سلسلة من التحركات الشعبية والعمالية والحزبية كانت كلها تصب في مضمار الكشف عن الجذور الحقيقية للمشكلة ومطالبة الدولة بأن تتصدى لمعالجتها . وهل يتصور رئيس الحكومة انه يستطيع ببساطة ستر حقيقة المواقف التي اتخذتها الدولة من تلك التحركات ، حتى تحولت خلال الشهور الاخيرة الى نشرات توزع بالالاف وعرائض تحمل عشرات الوف التواقيع وتظاهرات شعبية تفضح خضوع السلطة لمصالح كبار التجار وملوك الاحتكار !

— ويعلن صائب سلام بان الرئيس الفرنسي بومبيدو عجز عن مكافحة الغلاء في بلاده ، مبررا بذلك لنفسه ولحكومته العجز عن مكافحة الغلاء في لبنان ومعتبرا بان المشكلة في هذا المضمار هي عالمية قبل ان تكون لبنانية ! هكذا يجري رئيس الحكومة مقارنته العجيبة بين لبنان وفرنسا ناسيا ان الاجور المرتفعة هناك لا تقاس بمستوى الاجور المنخفضة هنا وان الثبات في العمل حق تعترف به التشريعات في فرنسا بينما هو حق مهدور في لبنان وان فرنسا بلد صناعي متقدم بينما لبنان بلد يعيش في « بحبوحة » التخلف ... الخ .

— واخيرا يصل رئيس الحكومة في حملته « النظرية » الى بيت القصيد فاذا «الازدهار» هو السبب الفعلي للغلاء ! والدليل ان صناديق البنوك ملأى بمئات الملايين من الليرات . ولا يهم صائب سلام هنا ان يكون « الازدهار » الذي يتحدث عنه ازدهار القلة من المستوردين وكبار التجار وأصحاب الاحتكارات الداخلية ، وان تكون أكثرية الشعب اللبناني التي يكويها الغلاء هي التي تدفع من خبزها وصحتها ومستوى معيشتها المتدهور ثمن الازدهار المزعوم .

واذا كانت مشكلة الغلاء ، في منطق رئيس الحكومة « شائكة » تصعب مواجهتها من كل جوانبها دفعة واحدة ، واذا كانت المشكلة في حقيقتها عالمية واذا كان سببها الاصلي هو « الازدهار » ، أفلا يعني ذلك ان مشكلة الغلاء باقية أبدا وان الحكومة تريد التنصل سلفا من مسؤولية هزال التدابير التي تطبل لها أجهزة الاعلام وتدور حولها اجتماعات المسؤولين . ان ما يقطع بصحة هذا الاستنتاج هو نوع التدابير التي أعلنت عنها الحكومة أو هي في طريق اللجوء اليها .

حقيقة التدابير المعلنة

ما هي التدابير التي تتشكل منها خطة التصدي الحكومي لمشكلة الغلاء ؟

١ — اضافة أربعة عشر عنصرا من قوى الامن باللباس المدني الى عناصر مصلحة حماية المستهلك ! هكذا ... باربعة عشر عنصرا جديدا سوف تقضي الحكومة على التلاعب بالاسعار في أسواق لبنان !

٢ — تحديد الاسعار التي يبيع بها التجار بضائعهم على اساس فاتورة التاجر لا على اساس كلفة الانتاج . فما هي الفائدة من مراقبة ارقام فاتورة التاجر ؟ وما هو مقياس المراقبة اذا لم تكن كلفة الانتاج هي المقياس ؟ وكيف يمكن الوصول من وراء تحديد الاسعار الى تخفيضها ؟ أم أن الاعتماد سوف يكون هنا على « ضمير » التجار ومراعاتهم « للمصلحة العامة » ؟!

٣ — الغاء نظام الحصص (الكوتا) بالنسبة لاستيراد الالبسة الجاهزة والمصنوعات الجلدية بما فيها الاحذية بالاضافة الى الغاء الاجازات المسبقة المختصة باستيراد بعض المواد الغذائية على أن تجري متابعة درس أوضاع الباقي من هذه المواد .

ان الاجازة المسبقة التي كانت تتدخل في منحها اعتبارات عديدة ، بعضها سياسي في الغالب ، تحولت على يد القطاع التجاري الخاص الى احتكار يفرض المستفيد منه الاسعار التي يريدها على المستهلك دون رقيب أو حسيب . ومن هنا كان الارتفاع الكبير في أسعار السلع المحكوم استيرادها بالاجازة المسبقة .

لكن الحكومة التي تلجأ الان الى التراجع الجزئي عن نظام الاجازة المسبقة لصالح اطلاق حرية الاستيراد ، تزعم انها تتصدى بذلك للاحتكار ومن ورائه لارتفاع الاسعار . وكأن نظام الاجازة المسبقة هو وحده أساس الاحتكار ، وكأن اطلاق حرية الاستيراد والمنافسة الحرة من شأنه منع الاحتكار !

ان الاحتكارات تنشأ في ظل المنافسة الحرة ذاتها . وليست التكتلات الاحتكارية بحاجة كي تمد أخطبوطها الى السوق وتتحكم بالاسعار ، الى تشريع يمنح او يمنع الاجازة المسبقة ... ومن هنا فاذا كان نظام الاجازة المسبقة قد شكل أساسا لقيام احتكارات ولرفع الاسعار بالتالي ، فان اعادة النظر فيه لصالح اطلاق حرية الاستيراد لا يشكل ردا فعليا على الاحتكار والغلاء ، بل ان تحويل الاجازات المسبقة الى القطاع العام و ((احتكار)) الدولة لاستيراد المواد الغذائية الاساسية هو الرد الفعلي الناجع في هذا المضمار .

٤ — اعتبار أسعار ١ — ١٢ — ١٩٧٢ للسلع المنتجة محليا حدودا قصوى لا يمكن تجاوزها . وهكذا يقتصر تحديد الاسعار على السلع المنتجة محليا تاركا كل أسعار السلع المستوردة حرة من أي قيد يتلاعب بها التجار على هواهم . وحتى بالنسبة للسلع المنتجة محليا لا ينطوي التحديد المذكور على أية معالجة جدية ، اذ أن أسعار هذه السلع — حسب احصاءات الدولة وكما أشار وزير الاقتصاد نفسه — قد ارتفعت بدرجة عالية خلال الشهور الاخيرة بشكل خاص . لذلك فعندما تنطلق الحكومة من أسعار ١ — ١٢ — ١٩٧٢ كاساس لعملية التحديد ، فانها لا تفعل في الواقع سوى تكريس وتثبيت موجة الغلاء التي استفحلت مؤخرا والتي هي مصدر الشكوى المتصاعدة في أوساط مختلف الفئات الشعبية . بينما المطلوب انطلاقا تخفيض أسعار كل الحاجيات ، وخاصة الضرورية منها للعيش ، المنتجة محليا أو المستوردة ثم تحديد أسعارها على قاعدة هذا التخفيض بما يمنع رفعها مستقبلا ومعاقبة كل مخالف للتخفيف او للتمديد . عندها تكتسب اجراءات زيادة عدد عناصر مكافحة الغلاء وتحريك النيابة العامة بسرعة لقمع المخالفات ، فعاليتها وجدواها .

٥ — منع تصدير بعض المنتجات الزراعية كالبطاطا والبصل ومنع تصدير المواد العلفية أيضا . ثم السماح باستيراد بعض المنتجات الزراعية الاخرى كالثوم ، وتكليف مكتب الانتاج الحيواني درس تشجيع استيراد اللحوم المذبوحة من البلدان الافريقية والعمل على ايجاد حلول للصعوبات التي تعترض ذلك .

ان هدف الحكومة المعلن من وراء منع تصدير بعض المنتجات الزراعية هو الحفاظ على عرض واسع للمنتجات المذكورة في السوق بشكل يمنع اسعارها من الارتفاع تحت ضغط الطلب المتزايد . لكن هذا الاجراء لا يتناول جذر المشكلة ولا يعالجها فعلا . اذ انه يتعامى عن الصلة بين ارتفاع الاسعار وارتفاع كلفة الانتاج بالنسبة للمنتجات الزراعية . ان ملاحظة هذه الصلة تفرض وجهة اخرى في معالجة مشكلة ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية مختلفة تماما عما تهتم به الحكومة من توازن بين العرض والطلب ! انها الوجهة التي تقوم أولا على تشجيع الانتاج الزراعي وتنميته وحمايته وتخفيض كلفته من خلال تخفيض أسعار الادوية الزراعية والاسمدة وتوفير الالات والمضخات ووسائل الري وتقوم ثانيا على الاهتمام بتصريف المنتجات الزراعية محليا وفق نظام يلحظ الاكثار من الاسواق المحلية الشعبية في مختلف المناطق والمدن ويؤمن الصلة المباشرة بين المزارعين والمستهلكين دون المرور بسلسلة الوسطاء الطويلة كما يلحظ أيضا تخفيض أجور النقل ... الخ .

أما بالنسبة للحوم فان الدولة تكتفي بتكليف مكتب الانتاج الحيواني ((بدرس تشجيع استيراد اللحوم)) وهو أمر [illegible] أسعار اللحوم على ما هي [illegible] .

٦ — الاسراع في انجاز قانون المكافحة الجديد ليحل محل القانون القديم الذي مضت عليه ثلاثون سنة وذلك بما يتناسب والاوضاع الحاضرة ... ولكن ، ما هو مضمون القانون الجديد الذي تعدنا الحكومة باصداره ؟ اذا كانت التدابير التي اعلنت عنها الحكومة هي المقدمة فباستطاعتنا أن ندرك سلفا طبيعة القانون الذي سوف تطلع علينا به في النهاية. سوف يأتي القانون مكرسا بالتأكيد لنوع المعالجة الراهنة بكل خوائها وما تنطوي عليه من تضليل .

٧ — تشكيل لجنة لدرس أسباب الغلاء البعيدة والفعلية بالنسبة لكل صنف من أصناف السلع وتقديم الاقتراحات المناسبة لمعالجة المشكلة .

وهكذا ، بعد سنين طويلة ، تعترف الحكومة بان هناك مشكلة تتفاقم دون أن تتم مواجهتها جديا . وتعترف أيضا بان اجراءاتها الراهنة — على كل ما يرافقها من ضجيج — لا تشكل معالجات فعلية للمسألة !

٨ — ورغم ان تدابير الحكومة لا تمس جوهريا مصالح كبار التجار وارباب الاحتكار، فانها كانت شديدة الحرص على فتح باب الاعتراض القانوني أمامهم على أي تدبير ، مع التأكيد على ان البت بالاعتراضات سوف يتم خلال ٢٤ ساعة من تقديمها ! والسرعة الموعودة لها هنا مدلولها الواضح . فالدولة تطمئن التجار سلفا بان اعتراضاتهم وطلباتهم لن تترك كي يمر عليها الزمن كما هو الحال بالنسبة لعامة الناس !

عودة الى المؤتمر الشعبي

ذلك كله يكشف بوضوح فراغ التدابير التي احاطتها الحكومة بالضجيج كما يكشف زيف الحملة الدعاوية الضخمة التي رافقتها .

واذا كانت الدولة الخاضعة لمصالح كبار التجار والمستوردين الاحتكاريين لن تبادر الى تنفيذ سياسة مكافحة جدية للغلاء ، فان نهوض الفئات الشعبية التي يصيبها الارتفاع الباهظ في كلفة المعيشة أساسا الى تنظيم ضغط واسع على الحكم بهدف اجباره على تنفيذ بعض التدابير الاولية الملبية لمصالحها وحاجاتها الملحة ، يبقى الطريق الوحيد الذي ينبغي للحركة الجماهيرية ان تسلكه . وفي هذا السياق كانت مبادرة ((الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية)) قبل شهور لاطلاق حملة واسعة ضد موجة الغلاء المتصاعدة بهدف عقد مؤتمر شعبي يعبىء نضال القوى العمالية ومختلف الاوساط الجماهيرية والمؤسسات والهيئات النقابية في ظل برنامج يعكس مصالحها ويحمل مطالبها الاساسية للحد من ارتفاع كلفة المعيشة في مختلف الميادين .

ان استئناف العمل باتجاه عقد المؤتمر المذكور قد بات الان أكثر من ضرورة ملحة . ففي مواجهة ادعاءات الحكومة عن ((عزمها)) على مكافحة الغلاء لا بد من تنظيم تحرك شعبي ينطلق من برنامج يحمل المطالب الرئيسية التالية :

أولا — تخفيض أسعار السلع الاستهلاكية الرئيسية وتحديدها من قبل لجنة مختلطة تتمثل فيها الحكومة والنقابات العمالية والتعاونيات وتعاونيات المزارعين ، وفرض الالتزام بهذه الاسعار على التجار ومراقبتها بصورة فعالة .

ثانيا — احتكار الدولة لاستيراد المواد الغذائية الاساسية من أجل تأمينها بأسعار مخفضة للمستهلكين .

ثالثا — تشجيع الانتاج الزراعي وتخفيض كلفته من خلال تخفيض أسعار الادوية الزراعية والاسمدة وتأمين الالات والمضخات ووسائل الري . بالاضافة الى الغاء سلسلة الوسطاء بين المنتج الزراعي والمستهلك باقامة أسواق محلية شعبية وتخفيض تكاليف النقل .

رابعا — انشاء تعاونيات للدولة لبيع المواد الاستهلاكية الاساسية ، وتعاونيات مختلطة بين الدولة والنقابات الى جانب تشجيع انشاء تعاونيات خاصة بالنقابات والاتحادات العمالية والمهنية وتقديم المساعدات الضرورية لها كاعفاء مستورداتها من الرسوم الجمركية واعفائها من كافة الرسوم والضرائب وتقديم القروض لها بفوائد مخفضة ومساعدتها ماليا .

خامسا — زيادة الاجور واقرار مبدأ السلم التصاعدي للاجور ، للعمال والمستخدمين وموظفي الدولة والمعلمين . وعلى أساس ان تعيد النظر في معدلات الاجور كل سنة لجنة مؤلفة من ممثلي الحكومة والنقابات تأخذ بعين الاعتبار عند تحديد معدلات الاجور النواحي التالية :

أ — نسبة ارتفاع الاسعار العامة ، وكذلك نسبة ارتفاع سلع الاستهلاك التي ينفق عليها القسم الاساسي من المداخيل .

ب — نسبة تزايد الضرائب والرسوم الجمركية .

جـ — نسبة تطور التضخم النقدي في البلاد .

د — زيادة انتاجية العمل .

سادسا — تخفيض اسعار الدواء وحصر استيراده بصندوق الضمان الاجتماعي .

سابعا — معالجة قضية الايجارات على أساس تخفيضها بنسبة ٢٥ ٪ وعدم زيادة الايجارات المعقودة قبل عام ١٩٤٣ ، وزيادة الرسوم والضرائب على الشقق التي تبقى فارغة اكثر من ستة أسهر ببدل سنوي يعادل نسبة معينة من كلفة بنائها واللجوء الى مصادرتها لتأجيرها بعد انقضاء المهلة المذكورة، والاسراع في تنفيذ مشاريع المساكن الشعبية .

ثامنا — تحقيق الزامية التعليم ومجانيته الفتيان والفتيات حتى سن الخامسة عشرة ، وتعميم التعليم الرسمي وتحقيق منح التعليم للعاملين واستيعاب التعليم التجاري — الشعبي خاصة — في قطاع الدولة ، وضرب التعليم الخاص الطائفي او الاجنبي أو الارستقراطي ... الخ .

حملة الارهاب ضد أهالي حولا

الاقطاع السياسي يخوض معركة استعادة نفوذه في الجنوب

المواقع التي اكتسبتها الحركة الشعبية وحركة المقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان تتعرض منذ اشهر عديدة لسلسلة من الهجمات ينتظمها سعي السلطة والاقطاع السياسي لاستعادة المواقع التي خسروها واحدا واحدا. على امتداد تلك الاشهر ، تجري حرب المواقع هذه بين السلطة والاقطاع من جهة والحركة الشعبية والمقاومة الفلسطينية منجهة ثانية . تارة سافرة وطورا مستترة . لكنها غالبا ما تكون مستترة ، ترتكز الى محاولات ((استفراد)) جزئية ، الى نخر المواقع ببطء وبدون ضجة اعلامية .

ان سعي السلطة لاستعادة مواقعها موقعا موقعا ضد المقاومة الفلسطينية . وما يجره ذلك من مشاحنات واستفزازات يومية — يماثلها سعيها لضرب المكتسبات العديدة التي حققتها الحركة الشعبية في الجنوب واعادة فرض سيطرة الاقطاع السياسي بعد ان اندحرت الى الحضيض خلال السنوات القليلة . وفي ظل حالة الطوارىء ، يمارس رئيس مجلس النواب حملاته الثارية ضد المواطنين الذين ((تجاسروا)) على التمرد على ((سيد الطيبة)) التعقبات ضد المدرسين ، بتهمة القيام بنشاط دعاوي لصالح حبيب صادق ، العودة الى تفتيش المنازل وملاحقة العناصر الوطنية والديمقراطية ، استعادة اساليب الاجهزة الشهابية في التعرض للمواطنين الامنين ، تعنت شركة ((الريجي)) وفضائح ((مجلس الجيوب)) — كل هذه حلقات في مسلسل القهر والارهاب الذي يتعرض له اهالي الجنوب .

ضمن هذا المسلسل تاتي احداث بلدة حولا التي تتفاعل منذ اكثر من ثلاثة اشهر . وكل ذنب حولا انها احدى القرى الحدودية الوطنية التي شكلت ، على امتداد اعوام ، احدى البؤر المناضلة ضد الغزو الصهيوني وضد الاقطاع المحلي . منذ الاربعينات وهي تقدم الشهداء دفاعا عن تراب الوطن ضد الغزاة الاسرائيليين ، كما تقف بصمود ضد استغلال وقهر الاقطاع الاسعدي . وقد كانت من القرى الحدودية القليلة التي تمسك اهلها بارضهم ورفضوا مغادرتها حتى في احلك فترات الغزو الاسرائيلي .

فكيف يكافئون حولا ؟ بالاقتصاص منها لانها ترفض الركوع امام الاقطاع . وبجعلها امثولة لكافة القرى الرافضة الاستسلام بخنوع للاقطاع وازلامه. استمرارا في سياسة التشفي والثار، فرض على حولا مدير جديد لمدرستها (٦٥٠ تلميذ) مشهود له بانعدام الكفاءة العلمية وسوء السلوك . وقد اجمع الاهالي والطلاب على رفضه ، واضربت المدرسة منذ ثلاثة اشهر ، واذا كانت وزارة التربية قد جمدت التنفيذ ، تحت الضغط ، فما لبثت ان اعادت المدير المعترض عليه بضغط من رئاسة مجلس النواب . ولما عاد الطلاب الى الاضراب، اوعز ازلام الاقطاع السياسي لبعض الطلاب باستفزاز الشرطة ومنحها المبرر الرسمي لشن حملة اعتقالات جماعية بين الطلاب ابتداء من سن العاشرة فما فوق. وفي محاولة ثانية للتسوية، زار القرية وفد من وزارة التربية ، واقترح تعيين ناظرين اثنين للحد من بطش المدير الجديد المنتظر ثارا من اهالي القرية . ووافق الطلاب. لكن السلطة بشخص المحافظ رفضت لان رئيس الحكومة هذه المرة يرفض ((المساومة)) ويصر على عودة الطلاب الى المدرسة دون قيد او شرط . ثم بدأ التحقيق مع المعلمين من قبل التفتيش التربوي وفق اعرق الاصول الفاشستية : هل ينتمون الى احزاب ؟ هل لديهم اتجاهات سياسية ؟ هل يحبذون بعض الافكار ؟ ماذا تقرأون من مجلات وكتب ؟ عند نزوحكم لبيروت ، ما هي الافلام التي تحضرون؟ وبديهي ان ادلة البراءة في مثل هذه الحالة ان تكون مطالعات المدرس تتلخص في المجلات والكتب الخلاعية ، وان يقتصر اهتمامهم بافلام الجنس والجاسوسية والكاراتيه .

اهالي حولا لا يخوضون معركة استبدال مدير مدرسة بمدير اخر. انهم يخوضون معركة رفض الاستسلام للمدير الرجعي المستسلم للعدو الاسرائيلي . معركة الحفاظ على مكتسبات الحركة الشعبية ضد هجمة السلطة واقطاعها وازلامها .

والتدابير المتوقعة ضدهم حل المجلس البلدي. واحالة الهيئة التعليمية كلها على المجلس التاديبي مما سوف يؤدي الى اقفال المدرسة وحرمان طلابها العلم .

هكذا ((تعتني)) دولة ((التقدمية الايجابية)) باهالي القرى الامامية . وهكذا تساهم دولة ((لبنان الاخضر)) في تنمية الجنوب ونشر ((النور والاشعاع)) في ربوعه !

تحرك أُجراء ومياومي الدولة

في الاسبوع الماضي عقدت لجنة المتابعة الخاصة بالاجراء والمياومين العاملين في الوزارات والمصالح المستقلة ، مؤتمرا صحفيا ، في دار نقابة الصحافة وذكرت فيه بوضع هؤلاء الاجراء ومطاليبهم .

ومن المعروف ان العاملين في لبنان ينقسمون الى قسمين . قسم يعمل في القطاع الخاص ويستفيد من مكتسبات القوانين العمالية — على قلتها — ومن الزيادات على الاجور ، وقسم اخر يعمل في القطاع العام ويستفيد من مكتسبات قوانين الموظفين التي تكفل لهم حق الثبات في العمل ضمن ملاكات معينة وبمعاشات مرتفعة تخضع لنظام معين من التدرج . اما اجراء القطاع العام فانهم لا يدخلون أي من هذين القسمين وبالتالي لا يستفيدون من مكتسبات القوانين التي تشمل العاملين في القطاع الخاص او العام . وبذلك فانهم في وضع مرتبك لا ينتظمه قانون صريح . ومع ان مشكلتهم مطروحة منذ زمن طويل وأشبعت درسا وتمحيصا من قبل الادارات المختصة فلم ينفذ شيء من مقترحات هذه الدراسات .

هذا مع العلم بان العمل في القطاع العام يعتمد بصورة أساسية على سواعد هؤلاء الاجراء وتوضيحا لحقيقة وضعهم الفعلي نورد بعض ما جاء في بيان لجنة المتابعة في مؤتمرها الصحفي :

((تعلمون ولا شك اننا بتصنيفنا كاجراء يعني بهذه التسمية اننا نمثل الجسم العمالي في القطاع العام ، ولا بد من التأكيد على انه لا يمكن لاي عمل ان ينفذ على صعيد الزراعة شق الطرقات ، ري ومسح الاراضي ، كهربة المدن والقرى ، اسعاف المرضى ، توزيع الدواء ايصال شبكة الهاتف وتوزيعها ، مكافحة غلاء الاسعار والعمل الاعلامي والفني الا بسواعد الاجراء المنتشرين في كافة القطاعات .

هذه هي الموجبات التي نقدمها الى الدولة الى رب العمل الذي نعمل لديه ناهيك عن موجبات الضرائب التي نقدمها كسائر المواطنين وهنا لنا الحق المشروع بان نسال من الذي ينعم بكل ما نبذله ونعطيه من تعبنا وعرق جبيننا فاذا تناولنا الحقوق المترتبة لنا كاجراء فاننا محرومون من حق الاستفادة من اجرة أيام الاحاد والاعياد والعطل الرسمية فنتقاضى اجرنا عن ايام العمل الفعلية التي تتراوح بين الـ ٢٠ والـ ٢٢ يوما في الشهر على مدار السنة واننا محرومون من حق الاستفادة من الاجازات المرضية والادارية وحق الانتساب الى تعاونية موظفي الدولة بالاضافة الى حرماننا من حق الاستفادة من التدرج عن سنوات الخدمة والتعويض)) .

ورغم كل هذا الحرمان فان اجراء القطاع العام تحملوه ((مساهمة منهم في اعطاء الدولة الفرصة الكافية لدراسة وضعهم)). الا ان الدولة نامت على الموضوع . فلما بدأ صبرهم ينفذ بدأوا تحركهم من خلال عقد مؤتمرهم الصحفي وطالبوا بانجاز التقرير الذي رفعه مجلس الخدمة الى المسؤولين والذي اكد على ضرورة حاجة القطاع العام لهؤلاء الاجراء. ثم لخصوا مطاليبهم على الشكل التالي :

١ — تصنيف جميع الأجراء في الملاك .

٢ — ان ياخذ هذا الملاك بعين الاعتبار سنوات الخدمة السابقة للاستفادة من التدرج

٣ — البدء بملء المراكز الشاغرة في الملاك من الاجراء العاملين في وزارات الدولة .

٤ — حق الاستفادة من اجر أيام الاحاد والاعياد والاجازات المرضية والادارية والعائلية ريثما يصدر مرسوم التصنيف المشار اليه في البند الاول .

وبعد ذلك وجهت اللجنة نداء الى الشعب اللبناني باسره تناشده الدعم والتأييد لمطالب اجراء القطاع المشروعة وقررت اللجنة الاتصال بكل المسؤولين لاطلاعهم على حقيقة وضعهم

ولا شك بان وعي اجراء القطاع العام لخطة الدولة المتجاهلة لقضاياهم والمعادية لمصلحتهم قد عززته تجارب عمال القطاعات الاخرى التي علمتهم ان النضال وجده هو الكفيل باجبار الدولة على التراجع وتحقيق المطالب .

السبيل النضالي لوحدة وطنية راسخة



الجبهة الشعبية الديموقراطية



الفصل الرابع والاخير

بدأت الخطوة الاولى على طريق الوحدة الوطنية بين فصائل الثورة في مطلع عام ٦٩ . ممثلة بتجربة قيادة الكفاح المسلح ، وبمبادرة من منظمات فتح ، الديمقراطية ، الصاعقة . وحينذاك كانت دائرة الاتفاق على البرنامج المشترك أضيق بكثير مما هي عليه الان ، وتحديدا تنحصر في نقطتين :

● الكفاح المسلح ضد العدو القومي الصهيوني .

● النضال لحماية المقاومة من مؤامرات وحملات التطويق والابادة الرجعية (المباشرة) وخاصة على الساحة الاردنية ، مع تباين النظرة والاساليب بين هذه الفصائل لكيفية حماية المقاومة .

ان التطورات السياسية الفلسطينية والعربية والدولية على امتداد هذه السنوات، والتجربة الحسية ، اليومية والمتراكمة ، في صفوف المقاومة والجماهير ، وخاصة القوى البورجوازية الصغيرة التي تعتمد السياسة التجريبية في اتخاذ المواقف وتفتقد الى السلاح النظري الثوري ... ان كل هذه التطورات أدت الى اتساع دائرة الاتفاق السياسي باستمرار على حساب تضييق دائرة الاختلاف، وتنمية الحس العام بضرورات تطوير وتوسيع التحالفات الوطنية ، والتطلع الجاد لتوحيد فصائل الثورة والاتحادات النقابية والمهنية في جبهة وطنية متحدة .

الخطوات الوحدوية والادعاءات النظرية الانقسامية

وبالمقابل وعلى امتداد السنوات الماضية ، تعرضت الاشكال والخطوات الاولية المتعاقبة للوحدة الوطنية الى سياسة انقسامية متصلة على يد القوى والاتجاهات الانعزالية « اليسارية » واليمينية في صفوف المقاومة والمنظمات النقابية والمهنية الفلسطينية ، وتنبع هذه السياسة من مواقع ايديولوجية « تنظر الى التناقضات الطبقية والايديولوجية والسياسية بين طبقات الشعب الوطنية في مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي ، بانها تناقضات تناحرية وعدائية ولا يمكن حلها بالاساليب الديمقراطية وعلى قاعدة دائرة الاتفاق والبرنامج المشترك للتحرر الوطني الديمقراطي » ولهذا فقد انتهجت في سياستها اليومية (الايديولوجية والتنظيمية) خطا انقساميا يقوم على رفض هذه التحالفات والتعامل معها على قاعدة « الصراع ضمن اطار الوحدة » . وتمثل الانتهازية اليمينية والانتهازية « اليسارية » الوجه الاخر للمنهج والخط الانقسامي وظهرت على يد اليمين ضمن خط « رفض بناء الوحدة الوطنية على قاعدة دائرة الاتفاق والبرنامج المشترك للتحرر الوطني الديمقراطي في هذه المرحلة ، ورفض بناء الوحدة على أسس ديمقراطية تنظيمية محددة . والاصرار بالمقابل على فرض الوحدة من جانب واحد وعلى أساس البرنامج الخاص السياسي والتنظيمي » . وهو بهذا يرفض الاعتراف بالتناقضات الواقعية والموضوعية ، الطبقية والايديولوجية والسياسية ، القائمة في صفوف طبقات شعبنا الوطنية والتي تجد تعبيرها في فصائل المقاومة والمنظمات النقابية والمهنية . وفي هذه السياسة قفز اعتباطي عن التناقضات القائمة وممارسة الوجه الاخر للموقف اللاوحدوي (الانقسامي) وان لبس عباءة الوحدة الوطنية . ففي الوجه الاول الانعزالي « اعتبار التناقضات بين الطبقات الوطنية في مرحلة التحرر عدائية ، تناحرية » وفي الوجه الاخر الانتهازي « رفض الاعتراف بهذه التناقضات والقفز الاعتباطي عنها » . وفي كل هذا انطلاقا من موقف ايديولوجي وطبقي يضع المصالح الطبقية الضيقة الانانية ، والذاتية الفردية (لفئة منظمة أو افراد) فوق المصالح الوطنية العامة لمجموع الشعب.

كما ان الانتهازية « اليسارية » تمارس الوجه الاخر من سياستها الانقسامية (والذي يتخذ غطاء وحدويا ديماغوجيا) باشتراط تسليم كافة قوى الجبهة الوطنية بقيادة اليسار المسبقة لهذه الجبهة أو لا وحدة وطنية . وهي بهذا تدلل عن جهل فادح بقوانين المجتمع والتاريخ ، ولا تدرك ان قيادة اليسار الثوري لاتحاد طبقات وقوى الشعب في الجبهة المتحدة مرهونة بفعالية اليسار وصحة خطه السياسي لحل معضلات مرحلة التحرر الوطني ومعرفة كيفية ادارة صراع مؤسس على المبادىء ضمن اطار الوحدة الوطنية . ومن خلال هذه العملية الجدلية تتلمس الجماهير وقواعد الثورة بتجربتها الخاصة والمباشرة يوما بعد يوم صحة سياسات اليسار وضرورات الالتفاف حولها لحل مشكلات الثورة والصراع الوطني الديمقراطي .

العوامل الايديولوجية والواقعية لدحر الخط الانقسامي

وعلى طريق دحر الاتجاه الانقسامي (الانعزالي والالحاقي) شنت الجبهة الديمقراطية نضالا ايديولوجيا عنيفا ضد التيار الانعزالي « اليساري » واليميني داخل حركة المقاومة وفي صفوف الشعب ، هذا التيار الذي يعتبر وجود التناقضات الطبقية والسياسية في صفوف الشعب تحول دون لقاء طبقاته الوطنية في مرحلة التحرر الوطني (لانه يراها تناقضات عدائية وتناحرية) .

كما شنت الجبهة على امتداد الفترة ذاتها نضالا ايديولوجيا حادا ضد التيار الانتهازي « اليساري » الذي يشترط قيادة اليسار المسبقة اساسا للتحالفات وبناء الجبهة الوطنية ، وضد التيار الانتهازي اليميني الذي يريد فرض الوحدة من جانب واحد وضمن برنامجه الضيق والخاص ، ويرفض اية وحدة وطنية الا اذا قامت على اساس الالتحاق والضم والاحتواء وتصفية القوى اليسارية والتقدمية ، هذا التيار الذي يتجاهل وجود التناقضات بين طبقات الشعب الوطنية في مرحلة التحرر ويدعو الى طمسها بالقوة او التعامي عنها ، مما يشجع تحولها الى تناقضات عدائية ويلحق افدح الضرر بقضية الوحدة الوطنية .

ان الجبهة الديمقراطية لم تقف عند حدود النضال الايديولوجي لدحر الاتجاه الانقسامي في صفوف الثورة والاتحادات النقابية والمهنية، بل انطلقت بكل تفان بالمشاركة في كافة التحالفات الوطنية مهما كانت اولية وبسيطة، والنضال من اجل تطويرها وتعميقها ضمن قاعدة « التعامل مع الواقع القائم والنضال لتطويره وتغييره ثوريا وعلى اساس الصراع المبدئي ضمن اطار الوحدة » .

وعلى طريق هذا الصراع المبدئي الطويل النفس ، وبفعل التطورات السياسية التي شهدتها الساحة الفلسطينية والاردنية خاصة والعربية عامة ، اخذت تتهاوى كل الادعاءات النظرية الانقسامية اليمينية « واليسارية » (الانعزالية والالحاقية) وخاصة بعد ايلول ٧٠ وتموز ٧١ ، حيث انخرط التيار الانعزالي « اليساري » بالتحالفات القائمة على ارض منظمة التحرير وفقد التيار الانعزالي اليميني كل مبررات دعوته . كما ان سياسة فرض الوحدة من جانب واحد والتعامي عن التناقضات الواقعية القائمة اخذت بالتقلص التدريجي على ضوء ارتطامها بالتجربة وحركة الواقع. كما اخذت تتكشف نسبيا قشرتها « الوحدوية» الديماغوجية ، مع ان هذا الاتجاه لا زال يشكل العقبة الاساسية في طريق انجاز وحدة وطنية ديمقراطية راسخة ، فنفوذه لا زال كبيرا في صفوف المقاومة والمنظمات النقابية والمهنية والطابع العام لسياسته يقوم على تقديم مصالحه الضيقة الذاتية على مصلحة الوحدة الوطنية والاستئثار والتفرد ما أمكنه ذلك .

الوحدة والحلول السياسية والتنظيمية

ان جميع التطورات المذكورة هي التي مكنت ولاول مرة في تاريخ حركة المقاومة منذ ٩٦٧ من توسيع دائرة الاتفاق وصياغة برنامج سياسي مرحلي يخرج من اطار العموميات والمبادىء العامة ويحدد سياسات الحلقات الوسيطة على طريق التحرير الكامل والحرب الطويلة الامد ويحدد البرامج التكتيكية لانجاز هذه المراحل الوسيطة (البرنامج الذي وافق عليه المؤتمر الشعبي والمجلس الوطني ٦-١٢-٤-٧٢) . وجميع هذه التطورات هي التي مكنت من صياغة برنامج تنظيمي لتوحيد فصائل الثورة ينطلق من الاعتراف بالتناقضات الموضوعية في صفوف الطبقات الوطنية وقابل للتنفيذ الفوري ، ويضع الحلول الديمقراطية والثورية الواقعية لبناء وحدة وطنية راسخة ومتماسكة ، قابلة للحياة والتطور الثوري ويؤدي الى تصفية اشكال الانقسامات على قاعدة الانتخاب وضمن مبدأ التمثيل النسبي حسب نفوذ كل فصيل ومنظمة في صفوف الجماهير ... الخ .

ومن اجل ابطال مفعول اي ذرائع يقذف بها التيار الانقسامي ، فان البرنامج ارتكز على قاعدة المركزية الديمقراطية في كافة مؤسسات الوحدة الوطنية ، وتقديم تنازل عن ابرز اشكال الاستقلال السياسي العلني لكل فصيل (المنابر المستقلة) مع حق كل فصيل ان يطرح وجهة نظره تجاه القضايا المختلف عليها من على منبر مجلة داخليةمركزية للجبهة المتحدة تكون في متناول كل منظمات ومؤسسات الوحدة الوطنية . وفي هذا تجاوز لقوانين الجبهات الوطنية التي تضم اطرافا من مواقع ايديولوجية وطبقية متباينة تفترض تحديد برنامج القاسم المشترك للنضال المتحد من اجل تنفيذه وانجازه عبر مرحلة التحرر الوطني مع احتفاظ كل طرف باستقلاله السياسي الكامل والاحتكام للشعب في القضايا المختلف عليها نتيجة لتباين النظرة والاساليب تجاه العديد من برنامج القاسم المشترك ، حتى تتمكن قواعد الثورة وجماهير الشعب من فرض رقابة ديمقراطية على الجبهة المتحدة والالتفاف حول الخط الصحيح الذي تتعرف عليه الجماهير بتجربتها الخاصة والمباشرة ليصبح خط الجبهة المتحدة .

ان تقديم هذا التنازل لم يتم تعبيرا عن كون البرنامج المرحلي كفيل بحل كافة قضايا النضال التكتيكية والاستراتيجية، فهذه مسالة ستبقى موضع تباين وصراع ضمن اطار الوحدة نظرا لتباين الموقع الطبقي والايديولوجي لقوى الثورة والطبقات الوطنية » . ولذا فان هذا التنازل قد تم لاسقاط كل الحجج الديماغوجية التي تزرع الالغام في طريق انجاز وحدة ديمقراطية حقيقية .

ومع كل هذا ورغم الموافقة الجماعية على البرنامج السياسي والتنظيمي ، فان التيار اللاوحدوي رفض الالتزام بهذا البرنامج وباي لائحة تنظيمية محددة للعلاقات بين اطراف الوحدة الوطنية ، فهو لا زال يضع مصالحه الذاتية الضيقة فوق المصلحة الوطنية الشاملة لبناء الوحدة على اسس سياسية وتنظيمية ، وطنية ديمقراطية محددة .

اسس الوحدة الوطنية

على ضوء جميع ما تم طرحه في الفصول السابقة يتضح ان بناء وحدة وطنية راسخة ، صلبة ومتماسكة يجب ان تستند على الاسس التالية التي اثبتتها تجربة ثورة شعبنا على امتداد تاريخه الحديث كما اثبتتها التجربة الراهنة للثورة ، وهي ذات الاسس التي استخلصتهاتجارب الشعوب في مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي واستندت اليها في بناء وحدة الشعب والثورة الوطنية .

اولا ـ ان التناقضات الطبقية والايديولوجية في صفوف الشعب حقيقة واقعية قائمة على عبر العصور ، وبناء وحدة طبقات وقوى الشعب الوطنية يجب ان تنطلق من الاقرار بهذه التناقضات غير العدائية والتي يجب اخضاعها في مرحلة التحرر الوطني لصالح التناقض الرئيسي مع العدو القومي والتناقض الاساسي المرتبط به مع الطبقات الرجعية التي تنادي بالاستسلام للعدو او التعايش معه . او تتآمر على الثورة وتشن حملات التطويق والابادة عليها .

ثانيا ـ ان حل هذه التناقضات يتم بالاسلوب الديمقراطي وعلى قاعدة الصراع المبدئي ضمن اطار الوحدة ، ولا يمكن حلها بالقوة أو التعامي عنها .

ثالثا ـ ان الوحدة الوطنية يجب ان تتم على اساس البرنامج المشترك السياسي والتنظيمي الذي يشكل دائرة الاتفاق بين اطراف الجبهة المتحدة .

رابعا ـ ان المواقع الطبقية والايديولوجية المتباينة بين الطبقات الوطنية تترك المجال مفتوحا لتباين النظرة والاسلوب في التعاطي مع البرنامج المشترك في حيز التطبيق ، كما تترك المجال مفتوحا للاختلاف حول العديد من القضايا خارج دائرة الاتفاق في مرحلة التحرر الوطني (والامثلة كثيرة في تاريخنا القريب كالموقف من السلطة الرجعيةفي الاردن، العلاقات بين الشعبين الفلسطيني والاردني وقواهما الوطنية ، الموقف من مواقف الانظمة العربية الراهنة تجاه القضية الفلسطينية والمقاومة ... الخ)

ان حل هذا التباين والاختلاف يكون بالاحتكام الديمقراطي للجماهير وقواعد الثورة وهذا يتطلب حق كل طرف من اطراف الوحدة الوطنية بممارسة استقلاله الايديولوجي والسياسي والتنظيمي الكامل . وهذا الاستقلال بركائزه الثلاث هو وسيلة الاتصال بالشعب للاحتكام له . وبالتأكيد فان « الصراع الديمقراطي ضمن اطار الوحدة » هو المبدأ التضامني لتمكين الجماهير من فرض رقابتها على خط الثورة وتصحيح اي نهج او ممارسة خاطئة بالتفافها حول الخط الوطني الثوري السليم والذي تتعرف عليه بتجربتها المباشرة والحسية .

خامسا ـ حل مشكلة الانقسامات في صفوف الشعب ، وفصائل الثورة والاتحادات النقابية والمهنية وبما يكفل تجنيد وتعبئة كل الطاقات الوطنية في مرحلة التحرر . وبذات الوقت اشراك كلطرف في كافة اطارات الوحدة الوطنية ضمن النفوذ الجماهيري الواقعي له وبعيدا عن كافة اشكال الابتزاز والديماغوجية السياسية والتنظيمية والمسلحة .

انمبدأ التمثيل النسبي الذي يقوم على قاعدة الانتخاب كفيل بحل كل هذه الاشكالات.

سادسا ـ وحدة كل المؤسسات الوطنية الوظيفية (القوات، المليشيا، الادارة، الاعلام، التمثيل السياسي ، المالية) وعلى ذات الاسس الديمقراطية في العلاقات الداخلية وبدون تمايزات طبقية (مادية ومعنوية) في صفوف هذه المؤسسات ، وحق كل فريق في المشاركة بالمسؤولية وعلى التمثيل النسبي والكفاءة التكنيه الملتزمة بالثورة وبرامجها .

هذه هي الاسس المستخلصة من تجربة شعبنا وتجارب الشعوب الاخرى .

دروس في التجربة الفيتنامية

ان الثورة الفيتنامية الظافرة تعلمنا « ان المجتمع الفيتنامي مكون في امة ، ولكنه كغيره من المجتمعات ، مكون من عدة طبقات ذات مصالح متضاربة. ولكل طبقة موقعها التاريخي الخاص ، لذا فان حدة الشعور الوطني لدى طبقات الشعب في مرحلة التحرر الوطني تختلف حسب درجةوعيها للمصالح القومية والطبقية المشروعة ، ومقدار وعي كل فيتنامي لمصالحه الشخصية وتضحيته بها » « ولقد شاهدنا الشعب الفيتنامي يقاسيالذل والعذاب تحت نير الاحتلال الاجنبي . لكننا كنا نشاهد يوميا ابناء من هذا الشعب ينعمون بالسعادة على حساب دم ودموع سواهم من الفيتناميين. ان المصالح الطبقيةالمتضاربة مصالح حيوية.. ذلك واقع تاريخي يتكرر يوميا في حياة الشعب الفيتنامي » .

« من هنا فان البحث في الجبهة الوطنية المتحدة بمعزل عن الوعي الطبقي ضرب من التجريد ، وتمسك غريزي بالمصالح الطبقية الضيقة . ان المضمون الطبقي جزء لا يتجزأ من مضمون الجبهة الوطنية » .

« ان نظرة نلقيها على حركة التحرر الوطني لشعبنا في ظل الجبهة الوطنية ترينا بوضوح ما يلي :

١ ـ ان حركة التحرر الوطني قد نمت وتطورت بالارتكاز الى طبقات اجتماعية معينة.

٢ ـ ان هذه الحركة اتخذت اشكالا بسيطة او معقدة حسب درجة تبلور التمايزات الطبقية في كل جزء من أجزاء البلد .

٣ ـ ان كل طبقة اجتماعية وكل فئة من فئات الشعب ، قد عبرت عن موقعها الطبقي واتجاهها السياسي من خلال حركة التحرر الوطني نفسها .

« والدليل القاطع على ان حركة التحرر الوطني تكتسي طابعا طبقيا محددا هو ان الطبقات والاحزاب السياسية المختلفة طرحت برامج مختلفة من اجل التحرر الوطني » .

« ان جبهة الشعب الديمقراطية هي جبهة وطنية بشكل عام ... ولولا قيام التحالف العمالي ـ الفلاحي داخل الجبهة الوطنية المتحدة ، لاستحال ارساء قاعدة شعبية وديمقراطية راسخة لهذه الجبهة أو توسيع صفوفها » « لذا فالقطاعات البورجوازية والبورجوازية الصغيرة ، لم تعجز فقط عن قيادة حركة التحرر الوطني الثوري في تاريخ الثورة الوطنية وانما عجزت اصلا عن قيادة اية حركة اصلاحية ذات طابع سياسي محدد ، ولذا سيدرك مثقفوا البورجوازية الصغيرة الذين يعيشون حياة شعورية وطنية غنية ، ان الطريق البروليتاري الديمقراطي هو طريقهم الوحيد ، وان الفكرة الديمقراطية المجردة التي حلموا بها ما هي الا فكرة ضبابية لا واقعية وتافهة . ومن هنا ان التمسك بالموقع البروليتاري وبخطالبروليتاريا الديمقراطي ، وخدمة الامة وغالبية الشعب العامل ـ هي الشروط الفعلية لتوسيع الجبهة الوطنية وبناؤها على أسس متينة راسخة وواسعة » (١) .

« في مرحلة التحرر الوطني ومن اجل تحقيق الوحدة ودعمها ، فان هناك بالضرورة صراعا بين وجهات النظر الخاصة لاعضاء الجبهة المثلين لمختلف الطبقات الاجتماعية . ان وحدة من جانب واحد ، وبدون صراع ، ستنتهي في الواقع بتدمير الوحدة وبتصفية الجبهة الوطنية ، ان الصراع المؤسس على المبادىء، اي على أساس برنامج سياسي مشترك وبهدف تحقيق هذا البرنامج ، لن يؤدي الى تحطيم الوحدة او اضعاف الجبهة ، على العكس ذلك هو الشرط الاساسي لتعزيز الوحدة ولدعم الجبهة » (٢) .

بقي ان نذكر ان جبهة تحرير جنوب فيتنام تضم (٢٧) حزبا ومنظمة وهيئة واتحادا نقابيا ومهنيا من بينها الحزب الشيوعي ، الحزب الاشتراكي ، الحزب الديمقراطي .

السبيل النضاليلوحدة وطنيةراسخة الوحدة من أسفل هي الاساس

ان النضال الايديولوجيوالسياسي والتنظيمي المركزي وحده لن يؤدي الى انجاز وحدة وطنية

١ ـ لي ذوان ـ السكرتير الاول لحزب العمال الفيتنامي ، الجبهة الوطنية المتحدة والدور القيادي للطبقة العاملة في الثورة الفيتنامية .

٢ ـ الثوره الفيتنامية ـ المهام الرئيسية والمشكلات الرئيسية ـ لي ذوان السكرتير الاول لحزب العمال الفيتنامي ، تقرير الى اللجنة المركزية بمناسبة الذكرى الاربعين لتأسيس الحزب ١٩٧١، دار الطليعةـبيروت.

انجاز الوحدة من "أسفل" هو حجر الزاوية في صرح الجبهة الوطنية

ديمقراطية صلبة وبناء جبهة طبقات وقوى الشعب الوطنية المتحدة . فهو يحقق بالتاكيد بعض الخطوات على هذا الطريق من بناء التحالفات وتطويرها الى تقليص نفوذ التيارات الانقسامية (الانعزالية والالحاقية) وشن المزيد من الحصار الايديولوجي لادعاءاتها النظرية ، ولكن هذا وحده لا يكفي وقفل الباب تماما بوجه التيار الانقسامي يجب ان يتم في الشارع ، صفوف الشعب وقواعد الثورة وهذا يتطلب :

● تنمية وتوسيع الوعي الوحدوي الديمقراطي والثوري الواقعي ، والقائم على ادراك التناقضات بين الطبقات الوطنية واساليب حلها بالوسائل الديمقراطية ضمن اطار جبهة وطنية متحدة مؤسسة على المبادىء الستة الواردة في هذا البحث وعلى الجذور الطبقية الايديولوجية لهذه المبادىء المستخلصة من تجربة شعبنا ومشاريع الوحدة الوطنية المتعددة ، والتي تدعمها تجارب الشعوب المناضلة من اجل انجاز مهمات التحرر الوطني الديمقراطي .

● تشديد النضال الايديولوجي والسياسي والتنظيمي في صفوف الشعب وقواعد الثورة والاتحادات النقابية والمهنية ضد التيار والمنهج الانقسامي وسياسة المحاور والتحالفات اللامبدئية من اجل تعرية ودحر كل الادعاءات النظرية المضادة لبناء وحدة وطنية ديمقراطية مسلحة بالبرنامج السياسي الذي اقره المؤتمر الشعبي والمجلس الوطني وببرنامج تنظيمي ديمقراطي ثوري يحدد العلاقات بين قوى الجبهة الوطنية ويعزز قدرتها على الحياة والتطور السياسي والعسكري والتنظيمي .

ان انتشار المناخ الوحدوي النوري الواقعي في صفوف الشعب وقواعد الثورة ومحاصرة التيار الانقسامي يؤدي الى ممارسة الجماهير دورها الديمقراطي الفاعل لانجاز الوحدة الوطنية .

● تشديد النضال من اجل تصفية الانقسامات في صفوف العمال والطلبة والمراة والشباب والقطاعات المهنية الاخرى باعتماد قاعدة الانتخاب وفق مبدأ التمثيل النسبي لكل القوى والاتجاهات على ضوء حجم نفوذ كل طرف واتجاه في هذه الاوساط . وهذا يؤدي الى وحدة ومشاركة كل القواعد الشعبية في منظمات ديمقراطية متحدة نقيض حالة الانقسام والتفرد السائد او سياسة المحاور الفئوية .

● تعزيز وتطوير اشكال التضامن القاعدية في الاراضي المحتلة والساحة الاردنية والمخيمات والتجمعات الفلسطينية حتى توجد وبناء اطر الجبهة المتحدة من اسفل لتصبح قضية الوحدة حقيقية واقعية تفرض نفسها على الاطارات القيادية . ومبادرة الاطر القاعدية يتوقف عليها نجاح هذه العملية التوحيدية .

ان البرامج المحلية للاطر القاعدية بجانب البرنامج السياسي المرحلي والتنظيمي العام ، ضرورة لتحديد مهام الاطر القاعدية وتاييد تلاحمها مع جماهير الشعب بالنضال المشترك في حل المشكلات القائمة والمتنوعة بين تجمع واخر .

● مبادرة القواعد المقاتلة لبناء الهيئات القيادية المحلية المشتركة ووضع الخطط الكفيلة بوحدة حركة القوات تجاه العدو القومي او لصد الهجمات الرجعية من الخلف .

ان هذه الخطوات الثورية ستتعانق مع النضالات المركزية بالنتيجة لبناء جبهة طبقات وقوى الشعب الديمقراطية المتحدة ، اداة شعبنا للظفر والانتصار على جبهة الاعداء المتحدة بالحرب الطويلة الامد فيا ثوار فلسطين اتحدوا .

(انتهى)

الأراضي المحتلة

السياسة الاسرائيلية في أفريقيا

الأسباب الحقيقية لفشلها بعد إنكشاف دورها الاستعماري

منيت السياسة الاسرائيلية حيال افريقيا خلال الفترة الزمنية الواقعة بين ١٩٥٧–١٩٧٢ بعدة نكسات متتالية . مما دفع اسرائيل للتفكير مجددا بعواقب هذه السياسة ونتائجها بالنسبة لمصالح اسرائيل والامبريالية الامريكية . ولم تكن هذه النكسات التي اصابت اسرائيل في افريقيا نتيجة لجهد سياسي عربي رسمي ، او نتيجة لرغبة ذاتية محضة في اكثر من قطر افريقي ، بل كانت سوء السياسة الاسرائيلية الاستعمارية ، وانكشاف دورها التخريبي هو الدافع الاساسي ، الذي ساهم بتقليص النفوذ الصهيوني عبر اقطار عديدة من القارة الافريقية .

ففي كل من اثوبيا وكينيا ، وليبيريا ، وساحل العاج ، وغيرها تنتشر « خدمات » اسرائيل . ويستشري فيها النفوذ الصهيوني بشكل واسع ، بحيث يشمل مختلف الحقول الصناعية ، والعسكرية ، والزراعية . حتى التنظيمات الجماهيرية لم تكن بمناى عن الاصابع الصهيونية . ويتخذ النشاط الاسرائيلي في افريقيا وجهين يكمل احدهما الاخر :

الوجه الاول يقوم على خدمة المصالح الاحتكارية الامبريالية . والثاني ينفذ مخطط الاحتكارات الاسرائيلية ، من اجل تامين اوسع الاسواق الاستهلاكية بوجه المنتجات الاسرائيلية .

دوافع السياسة الإسرائيلية في افريقيا

يعود تاريخ التغلغل الصهيوني في القارة الى عام ١٩٥١ وتوطد عام ١٩٥٧ .حيث نجحت بعض الوفود الاسرائيلية بعرض خدماتها وخبرائها على بعض الاقطار الافريقية . ثم تبع ذلك توافد عدد كبير من الخبراء الاسرائيليين ، بمختلف المجالات الحيوية ذات الاهمية الاستراتيجية بالنسبة للامبريالية الامريكية ، والاحتكارات الصهيونية .

ومنذ بداية التسلل الاسرائيلي للقارة الافريقية ، شجعت الولايات المتحدة الامريكية هذه السياسة لاستخدام اسرائيل كذراع امريكية خاصة بعد رحيل الاستعمار الفرنسي، والبريطاني عن عدد من الاقطار الافريقية . بذلك يمكن ان تقف اسرائيل بوجه المد التحرري في القارة الافريقية ، وللحيلولة دون اجراء اي تغيير على مجرى السياسة الخارجية لبعض الاقطار المستقلة تجاه الولايات المتحدة الامريكية .

لقد اعتبرت امريكا وجود « اسرائيل » في افريقيا القوة الثالثة التي تستطيع تثبيت اقدام الاستعمار الكولونيالي الجديد . ولم يات دور اسرائيل كوسيط كولونيالي عرضا ، بقدر ما كان استمرارا اخر لنفس السياسة الامبريالية الاستعمارية في القارة ، لضمان استمرار النهب وادامة الاستغلال، والاضطهاد للشعوب الافريقية . يبرز هذا الدور من خلال كون النشاط الصهيوني في افريقيا مكملا للنشاط الاستعماري ، او كبديل لهذا النشاط بعد حصول الدول الافريقية على استقلالها السياسي .

وعلى هذا لم يكن الخوف من العزلة او لاعتبارات انسانية هو الدافع الاساسي للتوجه الاسرائيلي المكثف باتجاه افريقيا بقدر ما كان يكمن في طبيعة اسرائيل نفسها كقوة استعمارية وسيطة تستجيب لمطالب مصالحها الخاصة ومصالح حلفائها الامبرياليين . وما يلفت النظر في اشكال التوجه الاسرائيلي في افريقيا ليس هو حجم المساعدات بل في نوعية المجالات التي استهدفها النشاط الصهيوني .

فالتركيز الاساسي الصهيوني انصب على النواحي الاقتصادية ، والعسكرية ، والزراعية . والدوافع الاقتصادية الاسرائيلية تجلت في اعتبار افريقيا سوقا استهلاكيا كبيرا للمنتجات الاسرائيلية وللاستفادة من المواد الخام الاولية . كما يلاحظ ان دور المساعدات العسكرية كان يحتل المكانة الاولى في نطاق اهتمام اسرائيل بافريقيا . علما ان حجم العلاقات الاقتصادية الثنائية بين اي قطر افريقي واسرائيل كانت تقرره حجم العلاقات العسكرية وطابعها . ويمكن اعتبار اثيوبيا نموذجا لهذا النوع من العلاقات حيث لعبت العسكرية الاسرائيلية دورا هاما في تعزيز العلاقات المتبادلة بين اسرائيل وبعض الاقطار الافريقية الاخرى ، وعلى وجه الخصوص يتضح ذلك في البلدان التي تشتعل فيها ثورات التحرر الوطني (جنوب افريقيا — تشاد — اثيوبيا — غينيا) . وتستفيد من كل ذلك ايضا في كسب اصدقاء سياسيين جدد لتوظيفهم في خدمة سياستها الخاصة في مختلف المحافل والهيئات الدولية الاخرى (الامم المتحدة) .

اشكال التوجه الاسرائيلي في افريقيا

وتحت اسم البرامج « الانمائية » الموجهة يجري استغلال موارد القارة الافريقية . لقد استطاعت اسرائيل ان تمول عددا من الشركات الجديدة في القارة تحت ستار شركات مختلطة ، وساهم الراسمال الصهيوني والامريكي في السيطرة على هذه الشركات . وبذلك ضمن السيطرة الفعالة على مختلف المرافق الاقتصادية . وقد ساهم الخبراء الاقتصاديون الاسرائيليون في ربط اقتصاد البلدان الافريقية بعجلة الاحتكارات الامبريالية.

ان تخلف البلدان الافريقية اقتصاديا ، والموقع الجغرافي القريب من ايلات جعلا افريقيا موردا للمواد الاولية وسوقا استهلاكية للتجارة والصناعة الاسرائيلية . وتذكر الارقام

مؤتمر حزب المابام يقرر ضم قطاع غزه ومشارف رفح لاسرائيل

ابرزت قرارات مؤتمر مابام الذي انهى اجتماعاته في الفترة الاخيرة الطبيعة التوسعية الملازمة للصهيونية. فقد قرر هذا الحزب والذي يقف على « يسار » الماباي (الحزب الحاكم) ويليه من ناحية القوة العددية ، قرر وباغلبية كبيرة ضرورة ادخال مشارف رفح في نطاق دولة اسرائيل واكثر من ذلك فقد طالب مؤتمر مابام باقامة مستوطنات « آمنية » في مشارف رفح . واكد المؤتمر على ضرورة التوسع الصهيوني الاستيطاني في مشارف رفح بسبب موقع .هذه الاستراتيجي الهام لكونها تفصل بين قطاع غزه وشبه جزيرة سيناء ، كما اكد المؤتمر على وجوب بذل كل شيء لضمان جعل مشارف رفح حدودا ماهولة بواسطة الاستيطان الصهيوني .

ومن الواضح من هذا القرار ، ان مابام يعتبر مشارف رفح جزءا من حدود اسرائيل الجديدة ، وهذا يشير الى تماثل مع سياسة حزب العمل الشريك في المعراخ . وهذا يتضح اكثر من قرار المابام بخصوص قطاع غزه . فقد قرر هذا انه ينبغي عدم اعادة قطاع غزه الى مصر ، وهذا قرار ضمني بضم القطاع الى اسرائيل . كما قرر المؤتمر الاستمرار في التحالف مع حزب العمل . ان هذه القرارات تشكل دليلا جديدا بان الفروقات بين الاحزاب الصهيونية ما هي الا فروقات شكلية فيما يخص الاهداف الصهيونية التوسعية الاستعمارية .

فيتنام

العودة الى المفاوضات خدعة جديدة لنيكسون

هل تفتح العودة الى المفاوضات السرية في باريس بين لو دوك تو وكيسنغر في ٨ ك٢ ، فرصة جديدة امام مساعي السلام ، وذلك بعد انقطاع المفاوضات مدة شهر كامل ومن بينها ١٢ يوما شهدت تصعيد المعتدين الاميركيين لعملياتهم على فيتنام الديموقراطية ؟ هذا هو السؤال المطروح الان .

لا شك بان اعادة توكيد الطرفين لمواقفهما السابقة على التصعيد العسكري بتاريخ ١٨–١١–٧٢ ، والوضع القائم في فيتنام ، لا يدفعان الى التفاؤل : فنيكسون لا يزال يصر على احتلال موقع قوة في المفاوضات ، ولا يعني ذلك سوى سعيه الى قلب موازين القوى السياسية والعسكرية رأسا على عقب ، وهو ما يدفعه الى مضاعفة اعماله التخريبية وتنكره للاتفاقيات المعقودة ، وان كان لا يجني من ذلك الا هزائم تزداد وضوحا .

وقد بانت ادعاءات حكومة نيكسون حول استطرادات الفيتناميين للتنازل بعد القصف الاخير ، على حقيقتها ، حين اعادت هانوي والحكومة الثورية المؤقتة التأكيد ، بمناسبة بدء الجولة الجديدة من المفاوضات في باريس، على أن تحقيق السلام في فيتنام انما يتوقف على توقيع الطرف الامبركي لاتفاقية ٢٠ ت١ ١٩٧٢ ، وأكدت تمسكها بما تضمنته هذه الاتفاقية من اعتراف بالوحدة القومية لفيتنام وبحق شعب الجنوب في تقرير مصيره .

ولا حاجة للقول انه ليست لدى الفيتناميين الشماليين اية أوهام حول الموقف الامبركي ، وهم يعملون على تدعيم أجهزة الدفاع المضادة للطيران في المدن وفي سائر انحاء البلاد ، وعلى اخلاء مدينتي هانوي وهايفونغ من سكانها فيما عدا الضروريين منهم للدفاع والانتاج ، عملا بمبدأ توزع السكان والمرافق الحيوية ووسائل الدفاع وانتشارها والذي برهن عن فعاليته في المعارك الاخيرة . أما الجانب الاميركي ، فانه لا يخفي تهديداته بالعودة الى القصف الكثيف « اذا هو لم يلمس جدية الطرف الفيتنامي في المفاوضات أي ، كما يفهمها نيكسون : الاستعداد للرضوخ والتخلي عن جنوبي فيتنام لحكم ثيو العميل وخادم الامبريالية الامين » ، بل ان هذه التهديدات تطلق على لسان نيكسون نفسه حين يقول « ان عمليات القصف انما علقت وهي لم تتوقف نهائيا » !

فعلى الرغم مما أثبتته التجارب ، من ١٩٦٥ الى ١٩٦٨ ، ومما ثبت على مراحل ثلاث خلال ما يزيد على العام الواحد ، ومما اتضح مؤخرا ، من عدم فعالية عمليات القصف الكثيف على فيتنام الشمالية ، عسكريا وسياسيا في تحطيم ارادة الشعب الفيتنامي وتصميمه على القتال ، فان نيكسون لا يزال يعتمد على هذا السلاح القديم لضرب النضال التحرري للشعب الفيتنامي ، متحديا بذلك ارادة شعبه وشعوب العالم جمعاء .

ان كل الدلائل تشير الى ان تعليق عمليات القصف والعودة الى مفاوضات باريس لا يشكلان سوى خدعة جديدة يقوم بها نيكسون ، على غرار خدعته الانتخابية في تشرين الاول الماضي والتي تحكمها ايضا حاجات داخلية : تمييع حملة الاحتجاج على القصف الوحشي واستمرار الحرب التي كانت تنذر بالاتساع ان على صعيد الرأي العام أو على صعيد الكنفرس .

الا ان حملة التنديد بسياسة الادارة الاميركية مستمرة داخل الولايات المتحدة وفي سائر انحاء العالم : من التحضير لمسيرة كبرى في ٢٠ ك٢ ، وحملة الديمقراطيين والجمهوريين المناهضين لاستمرار الحرب ، داخل الكنفرس، ومطالبتهم بالغاء الاعتمادات المخصصة لحرب فيتنام ، الى حملة الصحف الليبرالية على نيكسون (النيويورك تايمز مثلا ...) .

وفي الخارج ، تتوالى مذكرات الاحتجاج التي توجهها الحكومات تحت ضغط الرأي العام في بلادها ، كما تستمر المظاهرات الشعبية وأعمال المقاطعة للسفن الاميركية (لاسيما في أوستراليا ..) .

وذلك كله ، انما يشير الى ان أية خدعة جديدة يقوم بها نيكسون سوف تواجه ، الى جانب المقاومة الشعبية الفيتنامية ، سخط الرأي العام العالمي وتنديده الشديد .

— وتأتي الاجراءات الديكتاتورية المتصاعدة لثيو العميل في جنوبي فيتنام لتترافق مع تصعيد أسياده الاميركيين للحرب وتنكرهم لاتفاقية السلام . فبينما يتراجع نيكسون عن البنود الاساسية لاتفاقية ٢٠–١٠–٧٢ التي تضمنت الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الفيتنامي وبحق تقرير المصير لاهالي الجنوب ، وهو ما نصت عليه اتفاقية جنيف في ١٩٥٤ ، وذلك بهدف فرض سيادة حكم ثيو على الجنوب، يقوم هذا الاخير بالترويج لنغمة الاعتراف بوجود « فيتنامين » (فيتنام الديمقراطية وحكمه في الجنوب) . ومن أجل البرهنة عن سيادته على الجنوب ، يعمل ثيو ، في المناطق الضئيلة التي ما زال يسيطر عليها على تصعيد قمعه الوحشي بحق الجماهير الشعبية والحركات الوطنية والمعادية للحرب العدوانية التي يشنها الاميركيون . ففي الوقت الذي تقصف فيه الادارة الاميركية فيتنام الديمقراطية بكثافة ، كان ثيو ، يتذرع بالصلاحيات الخاصة التي منحت له منذ حزيران ، ليصدر « قانونا للاحزاب » يحل فيه جميع الاحزاب في ما عدا ٣ أحزاب موالية للحكومة ولادارته العميلة . وهذا التدبير الذي يأتي في سياق خنق المعارضة الديمقراطية والوطنية الشرعية في البلاد عبر سجن عشرات الالاف من كوادرها ومناضليها وعمليات التصفية الجسدية التي تمارس في معسكرات التجميع ، وخنق الصحافة المعارضة ، انما يهدف بتصفيته لكافة مظاهر « الحياة الديمقراطية » في الجنوب ، الى اقتلاع جذور القوة الثالثة كحركة سياسية في البلاد وبالتالي الى تجريد الصيغة السياسية التي تضمنتها اتفاقية تشرين الاول المتعلقة بالتحضير للانتخابات العامة التي تلي وقف اطلاق النار ، من كافة مضامينها .

ومن الواضح ان نوعية السلطة في الجنوب هي التي تتحكم بعملية التوحيد التدريجي — او استمرار التجزئة — لقسمي فيتنام ، اي انها تتعلق بمبدأ حق شعب الجنوب في تقرير مصيره أساسا . ولا شك ان تصاعد ديكتاتورية حكم ثيو العميل انما يعكس تخوفه من صيغة تطبيق هذا المبدأ ، والتي نصت عليها اتفاقية تشرين الاول ، أي على يد مجلس ائتلافي من ثلاثة أطراف ، مما كان يهدد بكل تأكيد باسقاط حكم ثيو العميل وادارته على المدى القريب ، حين تمنح الجماهير حق التعبير الحر عن ارادتها .

ان هذه الحتمية التي وضعتها في المقدمة احتمالات وقف اطلاق النار في ت١ و ت٢ ، هي التي يريد ثيو ومن ورائه نيكسون ان يحول دون وقوعها . فصورة الاوضاع في الارياف والقرى الفيتنامية حيث تسيطر جبهة التحرير الوطنية والحكومة الثورية المؤقتة بشكل واضح وحيث توجد مناطق واسعة لا تدخلها القوى العميلة سوى ٥ أو ٦ ساعات في اليوم ، وحيث تم حظر استيراد الاقمشة الحمراء والسماوية والخضراء بهدف منع السكان من صنع اعلام جبهة التحرير الوطنية ، ووضع المدن التي لا تستتب سلطة ثيو فيها الا بعشرات الالاف من الاعتقالات والتصفيات الجسدية للسكان المناهضين للحرب وللحكم العميل (المحايدون أي القوة الثالثة) ... انما تلقي ضوءا كاشفا على حقيقة الوضع في جنوبي فيتنام وعلى أسباب عودة محور نيكسون — ثيو الى تصعيد عدوانيته .

لقد لقيت عمليات تصعيد الحرب في أواخر كانون الاول الرد الحاسم من قبل المقاومة الشعبية في فيتنام الديمقراطية وشكلت ، على نقيض توقعات نيكسون ، نصرا جديدا للفيتناميين الذين يعودون الى التفاوض لا من موقع المهزوم بل من موقع الذي أوضح بجلاء قدراته النضالية والدفاعية . اما تصاعد ديكتاتورية الحكم العميل في الجنوب، وهي الوجه الاخر لتصاعد العدوانية الاميركية ، فانها تجابه الان أعنف مقاومة من قبل الثوار حيث قام هؤلاء بتوسيع عملياتهم لتشمل الجبهات الاربع التي أقيمت خلال ما عرف « بهجوم الـ ٧٢ » : ومرة أخرى ، فان نيكسون سوف يجد نفسه مضطرا التعامل مع ميزان القوى السياسي والعسكري الفعلي في الجنوب وهو لن يجده في صالحه بكل تأكيد !

ان واردات اسرائيل من افريقيا اكبر من صادراتها ، ويلاحظ ان الصادرات الاسرائيلية الى افريقيا في السنوات الاخيرة بدأت ترتفع ففي عام ١٩٦٧ بلغت ٢٤٫٤ مليون دولار بزيادة قدرها ١٥ بالمئة عن عام ١٩٦٧ . بالمقابل ارتفعت الواردات من افريقيا الى اسرائيل من ٢٧٫٤ مليون دولار عام ١٩٦٧ الى ٣٠٫٢ مليون دولار عام ١٩٦٨ اي بزيادة قدرها ١٫٢ بالمئة .

هذا الارتفاع يوضح طبيعة السياسة الكولونيالية الاسرائيلية في استيراد المواد الخام باسعار زهيدة ثم اعادة تصديرها كمواد مصنعة ذات طابع استهلاكي . وتعتبر المنسوجات والالبسة والمواد الكيماوية والاثاث والاسمنت من اهم المواد المصدرة الى افريقيا. بينما تستورد اسرائيل المعادن ، والمنتجات الزراعية الاولية ، وتعتبر الاسلحة من اهم المواد المصدرة الى افريقيا « جنوب افريقيا — تشاد — اثيوبيا » .

دور المخابرات الامريكية

ان كافة المساعدات المالية ، وبرامج التنمية الموضوعة لافريقيا كانت تتم بفضل الامبريالية الامريكية ، وبواسطة عدة منظمات دولية ، ترتبط بوكالة الاستخبارات المركزية الامريكية . فقد جاء في احدى الدراسات المقدمة من قبل وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية عام ١٩٥٩ ان « دور اسرائيل كقوة ثالثة ينبغي ان يدعم عن طريق استعمال التقدم التقني . اذا ارادت دولة من العالم الحر ان توسع مساعدتها لافريقيا بامكانها تقديم جزء من هذه المساعدات عن طريق اسرائيل بسبب الميزات الخاصة التي تجعلها — اي اسرائيل — مقبولة من عدد كبير من الدول الافريقية » . وعلى هذا ففي الفترة الواقعة بين عام ١٩٥١–١٩٦٢ تلقت اسرائيل من امريكا مساعدات فنية بقيمة ١٥ مليون دولار لشؤون افريقيا وبين عام ١٩٥٠ — ١٩٦٤ قدمت المؤسسات المختصة في الامم المتحدة مساعدات مماثلة بقيمة ٥ ملايين دولار لدعم البرامج الاسرائيلية في افريقيا . هذا عدا المساعدات الالمانية الغربية ، والفرنسية ، والبريطانية .

كيوبتزات اسرائيل في افريقيا

فيما يختص بالنواحي الزراعية فقد اتبع نفس الاسلوب المطبق في الاراضي المحتلة . فقد دفعت اسرائيل باتجاه اقامة «كيبوتزات» تحت اشراف عسكريين اسرائيليين . وتم تطبيق هذا النموذج في ١٣ قطرا افريقيا تحت شعار « بناء الامة » على اعتبار ان نموذج « الكيبوتز » يعتبر نوعا متقدما بالنسبة للبلدان المتخلفة . وبنفس الوقت قطع الطريق امام اي نموذج اخر الجمعيات الزراعية ، واستطاعت اسرائيل بفضل هذه السياسة الاستفادة من مختلف المحاصيل الزراعية الافريقية التي تحتاجها (فستق — جوز هند) لدعم القاعدة الصناعية الاسرائيلية ، وتوفير المواد الاولية اللازمة لها . وبين كل الادوار التي تمثلها اسرائيل في افريقيا ، يحتل الاهتمام بالجانب العسكري جزءا كبيرا في البرامج الاسرائيلية ازاء افريقيا .

ويتضح المخطط الرامي الى غرس ركائز الاستعمار الجديد في القارة الافريقية وتثبيت اقدامه ، وضمان حمايته بواسطة جيوش الدول المضيفة نفسها التي معظمها تلقت تدريبات عسكرية في اسرائيل ، او تدربت بواسطة خبراء اسرائيليين في بلادهم وبنفس الوقت وبواسطة نفس القوات يتم اجهاض حركات التحرر الافريقية ، وقمع اية تنظيمات

البقية على الصفحة «١٥»

الدولة في المجتمعات الحديثة الاستقلال

دور البرجوازية «الوطنية» قبل الاستقلال وبعده

هذا هو الجزء الثالث من دراسة حمزه علوي عن الدولة في المجتمعات الحديثة الاستقلال ، وهو يتناول قضيتين هامتين بالنسبة لكل البلدان المتخلفة : البرجوازية المسماة « وطنية » — ودورها قبل الاستقلال وبعده — وقضية طغيان النزاعات العرقية والطائفية واللغوية على سياسات المجتمعات الحديثة الاستقلال .

هناك معنيان في الادبيات الماركسية لفكرة « الاستقلال النسبي » لعناصر البناء الفوقي (كالدولة مثلا) في علاقتها بالقاعدة الاقتصادية للمجتمع (علاقات الانتاج) ، يجب توضيحها . المعنى الاول للنسبي : ان المادية التاريخية لا تعتبر ان عناصر « البناء الفوقي » محكومة بطريقة آلية بالقاعدة الاقتصادية ، بل تعتبر ان الاثر التكويني للقاعدة الاقتصادية هو العامل المقرر للبناء الفوقي في التحليل الاخير ، عبر عدد من الوسائط المركبة .

وهذا ما يؤكد عليه انغلز في رسالته الشهيرة الى جوزف بلوك حيث ينتقد التفسيرات الميكانيكية والحتمية لـ « الماركسية المبتذلة ». ويتبنى تمييز الموضوع العام الاساسي عن موضوع اخر هو الموضوع النظري . وبالنسبة لهذا الموضوع — تطرح فكرة « الاستقلال النسبي » للبناء الفوقي بوصفها نظرية ، تفسيرا للعلاقة بين الدولة والقاعدة الطبقية في اوضاع تاريخية (استثنائية) معينة . ويتناول تحليل ماركس للدولة البونابرتية الحالة القصوى للاستقلال النسبي للدولة بين الحالات التاريخية التي يتناولها ماركس وانغلز . غير ان الماركسية الكلاسيكية تفهم فكرة « الاستقلال النسبي » للبناء الفوقي (او للدولة) — بمعناها الفلسفي الاساسي والنظري — على انها تنطبق على مجتمع يخضع لهيمنة طبقة حاكمة واحدة . اما الامر بالنسبة للمجتمعات الحديثة الاستقلال فمختلف كليا ، ويجب تمييزه بوضوح عن المواضيع المطروحة في النقاشات السابقة . يلخص بولانتزاس الموقف الكلاسيكي اذ يقول : « عندما نصف الدولة البونابرتية على انها ديانة البرجوازية ، وبعبارة اخرى على انها صيغة مميزة لكافة اشكال الدولة الرأسمالية ، فهو يبين ان الدولة تستطيع ان تخدم فعلا الطبقة الحاكمة بالقدر الذي تكتسب فيه استقلالها النسبي عن مختلف فئات هذه الطبقة ، بالتحديد من أجل ان تنظم هيمنة الطبقة ككل » . ان مثل هذا القول لا ينطبق على المجتمعات الحديثة الاستقلال حيث المشكلة لا تتعلق بـ « مختلف فئات » طبقة واحدة ، هي البرجوازية ، وانما بثلاث طبقات مالكة لا تشكل فيما بينها « كلا متكاملا » ، لانها تملك قاعدة اقتصادية مختلفة ومصالح طبقية متضاربة .

من هنا ان ظاهرة الاستقلال النسبي لجهاز الدولة في المجتمعات الحديثة الاستقلال ظاهرة مختلفة عن التي ظهرت في الحالات التاريخية التي تتناولها النظرية الماركسية الكلاسيكية عن الدولة . ان نسبية الاستقلال لدور الفئة البيروقراطية العسكرية في المجتمعات الحديثة الاستقلال تعود لكون هذا الدور يتقرر على قاعدة مجتمع طبقي ، وليس خارجه ، من أجل الحفاظ على النظام الاجتماعي المرتكز الى مؤسسة الملكية الفردية والذي يوحد الطبقات الاجتماعية المالكة والمتضاربة المصالح . ان هذا الالتزام المشترك يضع الفئة البيروقراطية العسكرية في صلب التركيب الاجتماعي ، غير ان سبب الاستقلال النسبي لدور البيروقراطية العسكرية هو انه ما من طبقة بمفردها تستأثر بالسيطرة عليها بعدما ترفع عنها سيطرة البرجوازية الاستعمارية ساعة نيل البلد استقلاله . ولا يقوم هذا الاستقلال النسبي على هذا الشرط السلبي فقط . وانما يقوم ايضا على شروط ايجابية مستمدة من التدخلات الواسعة النطاق للدولة في اقتصاديات البلدان الحديثة الاستقلال عن طريق شبكة من أجهزة الرقابة — حيث تكمن المصالح الراسخة للبيروقراطية — وعن طريق الاستحواذ المباشر لقسم هام من الفائض الاقتصادي والتصرف به. ويشكل هذان العاملان الاسس المادية القائمة بذاتها لاستقلالية البيروقراطية العسكرية ...

التوسط بين ثلاث مصالح

ان الذي يسمح للبيروقراطية العسكرية بلعب دور الوسيط بين المطالب المتنافسة للطبقات المالكة في البلدان الحديثة الاستقلال هو ان المصالح المتبادلة لهذه الطبقات والارتباط فيما بينها تختلف نوعيا عنها في الظروف التاريخية الاخرى التي ارتكزت اليها النظرية الماركسية الكلاسيكية عن الدولة . فهـذه المصالح المتبادلة ، في البلدان الحديثة الاستقلال ، تنتفي منها صفة التناحر والتناقض ، وتصبح منافسة مع امكان التوفيق فيما بينها . ترى النظرية الماركسية الكلاسيكية في المستعمرات تحالفا بين البرجوازية الاستعمارية والبرجوازية الكومبرادورية المحلية (المكونة من تجار تكمل نشاطاتهم نشاطات البرجوازية الاستعمارية) والطبقة «الاقطاعية» المالكة للارض ، كما تعتبر تلك النظرية ان مصالح البرجوازية « الوطنية » الصاعدة تتناقض ، على نحو جذري ، مع مصالح البرجوازية الاستعمارية . من هنا تعتبر ان الانعتاق من الاستعمار هو افتتاح للثورة الوطنية الديمقراطية ذات الطابع المعادي للاستعمار والاقطاع ، بوصف هـذه الثورة مرحلة تاريخية ضرورية من مراحل تطور المجتمع المتحرر من الاستعمار . وتنظر هـذه النظرية الكلاسيكية الى الدولة بعد الاستقلال على انها اداة البرجوازية الوطنية الصاعدة التي تحقق هذه الطبقة من خلالها هدفها التاريخي . ولكن ليس هذا ما نشهده في المجتمعات الحديثة الاستقلال . وهذا ما يلاحظه بول باران مثلا حين يقول : « ان البرجوازية ، اذ تجابه باكرا شبح الثورة الاجتماعية لا تلبث ان ترتد بسرعة وشراسة ضد حليف الامس وعدو الغد اللدود (البرولتاريا الصناعية والفلاحين) .

والواقع انها لا تتردد في التحالف مع العناصر الاقطاعية التي تشكل العقبة الرئيسية أمام تطورها ذاته ، ومع الحكام الاستعماريين الذين أطاحت بهم حركة التحرر الوطني لتوها ، ومع المجموعات الكومبرادورية التي يتهددها انسحاب أسيادها السابقين من الساحة السياسية » .

صحيح ان التحديات الجديدة التي تطرحها الحركات الثورية تشكل عاملا بالغ الاهمية في البلدان الحديثة الاستقلال لدفع الطبقات المالكة الثلاث الى الوقوف في صف واحد للحفاظ على النظام الاجتماعي القائم . لكن الوحدة السياسية لهذه الطبقات الثلاث مستحيلة التحقق لو كانت التناقضات فيما بينها تناقضات عدائية. وتتحقق هذه الوحدة بسبب اختلاف التركيبات البنيوية التي تميز الوضع في البلدان الحديثة الاستقلال عن اي وضع تاريخي آخر . والواقع ان تشديد « باران » على ان اعادة توحيد الطبقات المالكة من اجل الدفاع عن النظام الاجتماعي القائم يشكل تراجعا للبرجوازية الوطنية عن دورها التاريخي المعادي للاستعمار والاقطاع ، لا بل تخليا صريحا عنه ، عندما تواجه هذه البرجوازية الوطنية بتحديات ثورية لا تقوى على التصدي لها بمفردها — ان هذا القول يغفل الاختلافات الاساسية في التركيبات البنيوية بين المجتمعات الحديثة الاستقلال والمجتمعات الخاضعة للاستعمار التي ترتكز عليها النظرية الكلاسيكية حول دور البرجوازية الوطنية .

والذي يسمح بالاتفاق بين البرجوازية المحلية والطبقات « الاقطاعية » المالكة للارض هو ان مهمة التحرر الوطني قد انجزت وان البرجوازية الاستعمارية قد أرست الاساس لقيام الدولة القومية ووضعت الاطار المؤسسي والقانوني للتطور الرأسمالي . والبرجوازية المحلية ، في هذه الحالة ، لا تواجه المهمة التاريخية التي واجهت البرجوازية الاوروبية — مهمة اخضاع السلطة الاقطاعية لهدف بناء الدولة القومية . بل بالعكس تماما ، فالطبقة « الاقطاعية » المالكة للارض تكمل الاهداف السياسية للبرجوازية المحلية في ادارة دولة الاستقلال « ديمقراطيا » ، اذ تلعب دورا رئيسيا في عقد الصلات بين الدولة المركزية والسلطات المحلية في المناطق الرئيسية التي تسيطر عليها . فعلى صعيد هـذا الوضع المحلي تلعب الطبقة « الاقطاعية » المالكة للارض دورا هاما في « احتواء » القوى القابلة للثورة ، فتساعد بذلك على الحفاظ على « التوازن السياسي » لنظام ما بعد الاستقلال .

« الثورة الخضراء »

أما بالنسبة للاوجه الاقتصادية ، فان السمة المميزة للعلاقة بين البرجوازية المحلية والطبقات « الاقطاعية » المالكة للارض في المجتمعات الحديثة الاستقلال ، خاصة في اطار نمو الزراعة الرأسمالية تحت رعاية كبار ملاكي الارض وليس بالتعارض معهم ، تزيل حاجة البرجوازية المحلية القضاء على الطبقات « الاقطاعية » المالكة للارض خدمة لاغراض النمو الرأسمالي . الا ان موقع الطبقات « الاقطاعية » المالكة للارض ومصالحها قوبلت بتحديات من داخل المجتمع الريفي ومن القوى المدينية « الراديكالية » . وللرد على مثل هذه الضغوط بذلت بعض البلدان جهودا كبيرة لادخال الاصلاحات الزراعية بعد الاستقلال . الا ان هذه الاجراءات كانت عديمة الجدوى عموما ، مع ان فشلها لم يعق تطور البرجوازية المحلية . وفي السنوات الاخيرة قامت في جنوب آسيا « ثورة خضراء » ترتكز الى استراتيجية تكوين نخبة متقدمة من المزارعين. وقد اسهمت هذه « الثورة » في حل المسألة الرئيسية التي تواجه البرجوازية المحلية : مسالة زيادة الفائض الزراعي المطلوب من أجل التصنيع وتوسع المدن ومن أجل توسيع السوق المحلية للسلع المصنوعة . هكذا تقلصت الضغوط من أجل اللجوء الى اعمال ثورية ، وتكاثرت فرص المساومة . غير ان التناقضات لا تزال قائمة . ذلك ان استراتيجية البنية الزراعية تحطم تركيب المجتمع الريفي مما قد يؤدي الى نتائج تتعدى الريف ذاته وهذا النمو للقوى الاجتماعية « المخربة » في المناطق الريفية ، الذي يقدم مساهمة كبيرة للحركة الثورية ، يثير القلق في اوساط البرجوازية ويدفعها الى تمتين التحالف الرجعي مع الطبقات «الاقطاعية» المالكة للارض من أجل الحفاظ على النظام الاجتماعي القائم ، بدلا من ان تساهم في تنمية القوى الساعية للاطاحة بالطبقات المالكة للارض في الريف .

أما بالنسبة الى العلاقة بين البرجوازيات الاستعمارية والبرجوازيات « الوطنية » في المجتمعات الحديثة الاستقلال ، فانها مختلفة ايضا عنها في المجتمعات التي يقوم عليها التحليل الماركسي الكلاسيكي .

تفترض النظرية الماركسية الكلاسيكية وجود تناقض اساسي بين هاتين البرجوازيتين . وتستنتج من ذلك ان الثورة « البرجوازية الديمقراطية » في المستعمرات ، التي يشكل الاستقلال مرحلتها الاولى ، سوف تكتسب بالضرورة طابعا معاديا للاستعمار . صحيح طبعا ان البرجوازية المحلية تلعب دورا مناهضا للاستعمار وتسهم في حركة الاستقلال الوطني ضد السلطة الاستعمارية ، ولكن فقط الى حين نيل البلد استقلاله . ذلك ان الوضع بعد الاستقلال يشهد تحالفات واتجاهات جديدة للبرجوازية المحلية ولما كان يشكل الطبقة الكومبرادورية ، من تجار ومقاولي بناء وغيرهم. فالكومبرادور ، لعجزهم عن المنافسة المتكافئة مع الشركات الاحتكارية الاجنبية ، يبدأون بالمطالبة بالتضييق على نشاطات الشركات الاجنبية ، وبخاصة في المجالات التي يطمحون هم بالعمل فيها . هكذا يكتسبون — اي الكومبرادور — موقعا جديدا « معاديا للاستعمار » . فمع نمو البرجوازية «الوطنية» وطموحها لتوسيع مصالحها والانتقال من الصناعات التي تتطلب تكنولوجيا بسيطة ، كالنسيج مثلا ، الى الصناعات التي تتطلب أرفع الوسائل والاكتشافات التكنولوجية كالصناعات البتروكمياوية والاسمدة وغيرها ، نجد هذه البرجوازية نفسها محرومة من متطلبات التكنولوجيا المتقدمة . فمواردها المحدودة ومجالات عملها تحول دون تطويرها لتكنولوجيا خاصة بها دون اي مساعدة خارجية. من هنا تلجأ هذه البرجوازية ، في سعيها وراء الوسائل التكنولوجية المتقدمة ، الى التعاون مع برجوازيات الدول الاستعمارية أو مع الدول الاشتراكية . وهي تقوم بذلك دون ان تدرك ان شروط هذا التعاون سوف تعيق نموها اللاحق .

هذا يعني ان ما يسمى البرجوازية «الوطنية» تزداد اتكالا على البرجوازيات الاستعمارية الجديدة الاجنبية ، مع نموها واتساع مصالحها.

التعاون غير المتكافىء

ان مفهوم البرجوازية « الوطنية » المفروض فيها ان يزداد عداؤها للاستعمار مع نموها ، بحيث تتفاقم تناقضاتها مع هذا الاستعمار ، مفهوم مستخرج من تحليل التجربة الكولونيالية، وليس تجربة المجتمعات التي نالت استقلالها. هنا تصبح العلاقة بين البرجوازية المحلية والبرجوازية الاستعمارية علاقة تعاون ، لا علاقة تناحر . غير ان التعاون ليس متكافئا ، بل هو متراتب ، ذلك ان البرجوازية المحلية في مجتمع حديث الاستقلال تمثل في علاقتها بالبرجوازيات الاستعمارية دور الوكيل الخاضع . والطابع المناهض للاستعمار الذي كان يسم البرجوازية « الوطنية » المحلية يتغير الى طابع التعاون مع الاستعمار في المجتمعات الاستقلالية . وتثمن البرجوازيات الاستعمارية تعاونها مع البرجوازيات المحلية في المجتمعات الحديثة الاستقلال . لان هذا التعاون هو القناة التي تواصل عبرها مصالحها الاقتصادية دون مجازفات سياسية تتكبدها نتيجة استثماراتها المباشرة . لذا فان شروط التعاون بين البرجوازيات المحلية والبرجوازيات الاستعمارية الجديدة ليست كامنة في البنية الفوقية فقط ، وعلى الاخص في خطر الحركات الثورية الذي يشير اليه « بول باران » ، وانما هي متوافرة ايضا في القاعدة الاقتصادية ، وعلى الاخص في سعي البرجوازيات المحلية وراء التكنولوجيا الضرورية لعملياتها الاقتصادية . ويجب التشديد هنا على انه اذا كانت تنشأ ، في هذه الحالة ، علاقة تعاون وثقة ومتراتبة بين البرجوازية « الوطنية » المحلية والبرجوازيات المحلية ، فان هذا لا يؤدي الى اندماجهما في طبقة واحدة . فمفهوم « التعاون » يشير الى اختلاف الواحدة عن الاخرى ، و « التراتب » بينهما يشير الى وجود درجة من النزاع بين مصالحهما ووجود توتر في العلاقة بينهما . ان التقاء مصالحهما لا يعني ان هذه المصالح متماثلة . ووجود هذا العامل من المنافسة بينهما هو الذي يسمح للبيروقراطية العسكرية بلعب دور الوسيط ، لا بل يستوجب هـذا الدور .

بسبب ضخامة الدور الذي تلعبه البيروقراطية العسكرية في المجتمعات الاستقلالية ، يصبح احتلال المواقع في هذه الفئة مسألة بالغة الاهمية خاصة بالنسبة لمثقفي الطبقات الوسطى ، فتنصب مطالبها السياسية على منحها حصة في مراكز ومناصب البيروقراطية العسكرية . وحيث يجري تجنيد عناصر الجيش والادارة على قاعدة اجتماعية واقليمية ضيقة ، كما هو الحال في باكستان ، فان مثقفي الطبقات الوسطى ، المحرومين من مراكز النفوذ والقوة في البيروقراطية العسكرية ، يبدأون بتنظيم المعارضة السياسية ، ويستنجد كل من الفئة الحاكمة والمعارضة بالمبادىء « الاخلاقية » والايديولوجيات لتبرير مصالحه واستجلاب تأييد الرأي العام له . وان النزاعات العرقية او الاثنية أو الدينية أو اللغوية تطغى على سياسات المجتمعات الحديثة الاستقلال لهذا السبب بالذات . وترفع الفئات المعارضة شعارات التمسك بالهوية الثقافية أو اللغوية . ومن جهة ثانية ، فالفئة الاثنية أو اللغوية التي تحتل موقع السيطرة ضمن البيروقراطية العسكرية ، تثير ايديولوجية « الوحدة الوطنية » ، تدافع بها عن غلبة مصالحها الفئوية ، وتدين المعارضة على انها ضيقة الافق وذات مرامي انفصالية واقليمية . وتتولى البيروقراطية العسكرية كلها قيادة الحملة بالنيابة عن الفئة المسيطرة عليها . وهكذا فالقضايا السياسية النابعة من فئوية أو اقليمية البيروقراطية العسكرية تندمج بقضايا ثم تمس السياسة العامة لشتى طبقات البلد . من هنا فالمسائل السياسية المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية للبلد تعبر عن نفسها على انها مطالب ثقافية ولغوية أو اقليمية .

في الباكستان نجد ان البيروقراطية العسكرية الحاكمة — التي يغلب عليها ابناء مقاطعة « البنجاب » — قد استحوذت على شعارات القومية الاسلامية وسخرتها لخدمتها ، وهذه هي الشعارات التي قامت باكستان على اساسها اصلا . لذا فهي تشيد بالوحدة الاسلامية ، وتدين حركات المعارضة اللغوية او الاقليمية بوصفها نزعات انفصالية لا غير . وهكذا فان طبيعة القومية الاسلامية ودورها السياسي ومعنى شعاراتها قد تغير منذ ان نشأت دولة باكستان . فالقومية الاسلامية في الهند كانت تمثل ايديولوجية الطبقات الوسطى الاسلامية المتعلمة والمحرومة في الهند ، التي كانت اصغر حجما وادنى علما من الطبقات الوسطى الهندية . وجاء انشاء باكستان — بوصفها وطنا مستقلا للمسلمين — ليحقق انتصار هذه القضية . لذا فان مبررات وجود الحركة القومية الاسلامية زالت بعد قيام دولة باكستان. وبالفعل تفككت «العصبة الاسلامية»، وهي أهم ناطق بلسان تلك الحركة . غير ان الجناح المتبقي تستر « بالعصبة الايديولوجية » وراح يدعو لفكرها باسم الفئات صاحبة الامتيازات ، وبخاصة الفئة ذات الاكثرية « البنجابية » ، في وجه التحديات الاقليمية . هنا جرى استخدام الوحدة الاسلامية لانكار شرعية مطالب الفئات المحرومة ، وخاصة البنغاليين والسنديين والباثانيين والبلوش ، من أجل الاعتراف بهوياتها وحاجاتها المتميزة .

البقية في العدد القادم

تتمة موضوع صفحة « ١٢ »

شعبية مناهضة للاستعمار ، ومعارضة لسياسات الدولة المحلية نفسها . والجدير بالذكر ان كافة البرامج العسكرية الاسرائيلية التدريبية لافريقيا توضع بمعرفة ومشاركة وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية (اثيوبيا — الكونغو — مالاوي) والتي تضطلع بدور هام على صعيد خلق اجهزة استخبارات في الاقطار الافريقية المعنية ومرتبطة بها بشكل او باخر . ولما كانت الولايات المتحدة الامريكية لا ترغب القيام بهذا الدور ، لذا عهدت الى اسرائيل لتنفيذه .

مستقبل السياسة الاسرائيلية في أفريقيا

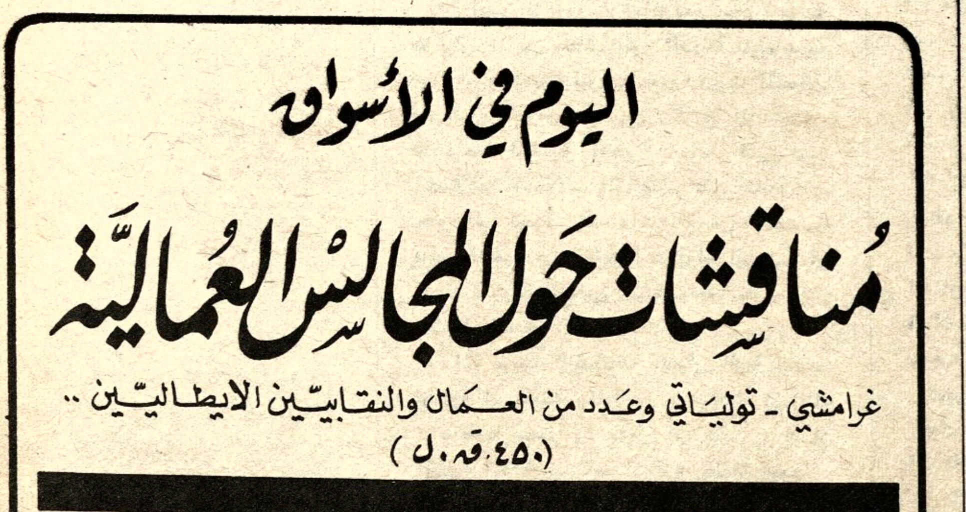
لقد علق الزعماء الاسرائيليون اهمية كبيرة على سياستهم الخارجية حيال افريقيا ، ولفترة من الزمن راهنوا على نجاحها خاصة في مجال الاستفادة سياسيا ، من خدماتهم وتوظيفاتهم المالية في افريقيا . وكانت الدعاية الاسرائيلية تركز باستمرار على موقف اسرائيل من البلدان الافريقية ، معلنة انها تؤيد مشاعر وامال شعوب « انجولا وموازمبيق وغينيا » في الوقت الذي كشف فيه النقاب عن العلاقة العضوية بين الحكم العنصري فيجنوب افريقيا واسرائيل، واستطاع خلالها الثوار الافريقيون الاستيلاء على اسلحة اسرائيلية من القوات البرتغالية في افريقيا وقوات الحكم العنصري في جنوب افريقيا . لقد كانت هذه السياسة المزدوجة من اهم العوامل التي ساهمت لحد كبير في تقليص النفوذ السياسي الصهيوني لدى السكان الافريقيين ، ومن البداية اصلا واجهت اسرائيل فشلها في عدم قدرتها على اقامة علاقة مع السكان المحليين رغم كافة الجهود الاعلامية الاسرائيلية المبذولة في هـذا الصدد . خاصة فيما يتعلق بمحاولة اظهار وجهي التماثل والتطابق بين ما يعانيه الافريقيون من اضطهاد، وبين ما عاناه اليهود من اضطهاد على ايدي النازية . ولم تستطع اسرائيل بهذا الاسلوب المتبع كسب تعاطف السكان الافريقيين معها . وتعترف الدوائر الاسرائيلية بهذا الفشل وقد منيت سياسة المساعدات الثنائية المتبادلة بالفشل ايضا لانها كانت تستثمر حكومات الاقطار المعنية سياسيا واقتصاديا، وعسكريا.

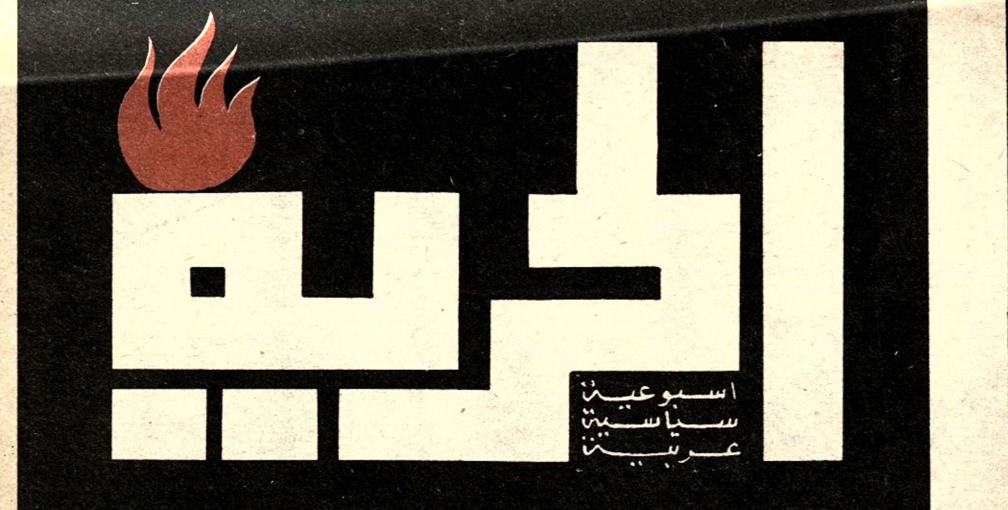
ولم تكن « تشاد » هي اول واخر دولة افريقية تقطع علاقاتها باسرائيل فقد سبقتها اوغندا وغانا . وتعترف جريدة « هاآرتس » الاسرائيلية في عددها ٢٦—٣—٧٢ « لم تعد مكانتنا في بلاد افريقية كما كانت منذ عشر سنوات ، وليس ثمة ما يضمن اننا سنكون بمعزل عن تطورات سلبية في اماكن اخرى » .

لقد استنتج القادة الاسرائيليون على اثر احداث غانا واوغندا وتشاد ان اية دولة عمليا لا ترغب في ان تبقى اسيرة فضل دولة اخرى ، خاصة عندما تكون هذه دولة امبريالية وسيطة . وتوصلت الى ان افضل شكل من اشكال المساعدات هو الذي يتم عن طريق مؤسسات دولية مباشرة ، مع الاستمرار في اسلوب العلاقات الثنائية بما يضمن اكبر قدر من المصلحة العائدة الى اسرائيل .

ويبدو ان احتمالات اجراء تغيير على السياسة الخارجية الاسرائيلية حيال افريقيا يتضمن اعتماد المساعدات العسكرية الوسيلة السريعة للحصول على مكانة وتاييد الحكومات الافريقية . هذا مع الاهتمام الكافي بالسكان المحليين والاعتماد عليهم . لان مدى الاستقرار في اي بلد تضمنه بالذات جماهير البلد نفسه في حال قيام علاقة تهتم بالشكل الكافي بمشاكل السكان الافريقيين وقضايا تحررهم ، وهـذه امور لم تكن في عداد خطط وبرامج العمل الاسرائيلية في البلدان الافريقية .

ان مستقبل العلاقات الاسرائيلية — الافريقية يبقى رهن تطور حركات التحرر الوطني العربية . لقد كانت حركات التحرر الافريقية ، وفي مدى الترابط والتلاحم بين حركات التحرر الافريقية ، وحركة التحرر الوطني العربية . لقد كانت حركات التحرر الوطني الافريقية والوعي الذي اثارته من اهم اسباب تقليص النفوذ الصهيوني في عدة مناطق افريقية . ولم تستطيع الاجهزة العربية ووسائلها الاعلامية — على الاقل — في الحد من التاثير الصهيوني الاعلامي في افريقيا او منافسته . وعلى هذا يمكن بالتاكيد القول ان تطور مواقف بعض الاقطار الافريقية وقطع العلاقات الديبلوماسية مع اسرائيل لم يكن بالدرجة الاولى يعود الى النشاط السياسي العربي بقدر ما كان نتيجة لتفاقم الاوضاع السياسية ، والاقتصادية ، والعسكرية في هذه الاقطار وانكشاف دور اسرائيل الاستعماري . وبنفس الوقت رغبة انظمة هذه الاقطار في البحث عن بديل يستطيع ان يوطد نفوذهم ، واظهارهم بمظهر الانظمة المستقلة في علاقاتها السياسية الدولية ، والتي احيانا كثيرة لعبت فيها الخصومات السياسية المحلية بين بلد واخر دافعا من دوافع تعديل السياسة الخارجية للبلد نفسه « الاحداث الاخيرة بين اوغندا — تنزانيا » . ولاحكام المزيد من العزلة السياسية على اسرائيل في افريقيا فان من مهمات الحركة الوطنية العربية تقديم المزيد من الدعم المادي والمعنوي لحركات التحرر الوطني الافريقية لكي تتمكن هذه من مجابهة الامبريالية والاستعمار والنفوذ الصهيوني .





في هذا العدد:

المقاومة: - تقرير شامل عن المجلس الوطني الفلسطيني.
- حوار ديموقراطي مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

لبنان: - أهداف حملة تضخيم سلب مصرف سوريا ولبنان.
- اضراب ١٦ ألف معلم رسمي.

بيروت - الاثنين ٢٢/١/١٩٧٣ - العدد ٦٠٥ - السنة الثالثة عشرة - الثمن ٢٥ قرشاً لبنانياً - AL- HOURRIAH - Nº 605 - 22/ 1/1973 -

نداء من أُسر المعتقلين في مصر وعشرة مطالب مقدمة إلى مجلس الشعب

لم يزل العشرات من الطلاب والادباء والصحفيين الذين اعتقلوا أثناء التحرك الوطني الاخير لطلبة مصر في السجون .

وقد وجهت اسر المعتقلين نداء بالافراج الفوري عنهم ، كما وجهت عدة مطالب لمجلس الشعب بشأن المعتقلين . وتنشر « الحرية » فيما يلي نص نداء أسر المعتقلين ومطالبهم في مجلس الشعب :

نحن امهات وآباء وأخوة الطلاب المصريين الشرفاء المحتجزين الان داخل أسوار السجون والمعتقلات لمنعهم من المساهمة الفعالة في قضية بلادنا نعلن :

ان ابناءنا واخوتنا الذين تحركوا بباعث من وطنيتهم الصادقة واحساسهم بالمسؤولية تجاه مواجهة العدو الصهيوني والاستعمار الامريكي والذين طالبوا باعداد الدولة اقتصاديا وعسكريا واعلاميا لدخول الحرب والذين طالبوا باقامة الحريات الديمقراطية لجماهير الشعب المصري حتى تنطلق كل طاقاته في معركة المصير وتحقيق النصر ، قد تعرضوا الان للاعتقال والتشويه . اننا لا نبخل بدماء ابنائنا ولا بدمائنا من اجل معركة نسترد فيها أرضنا السليبة ، ولكننا نستنكر ان يودع ابناؤنا خلف أسوار السجون حين يرتفع صوتهم الوطني رافعا رايات الاستعداد للمعركة ، كما نرفض أن تشوه حركة ابنائنا الشرفاء تحت دعوى انهم يفتتون الجبهة الداخلية . ان أبناءنا يريدون جبهة داخلية قوية فعالة ونشطة وقادرة على التصدي للاستعمار . جبهة تدعمها وتضحي من اجلها كل قوى الوطن . والطلاب احدى القوى الوطنية التي تساعد بفاعلية في قضية بلادنا والتي بدات حوارا ديمقراطيا رائدا كان يجب استمراره واتاحة الفرصة للتعبير امامهم وأمام كل القوى الوطنية لا فتح أبواب السجون أمامهم وأمام غيرهم من الشرفاء .

نطالب بالافراج الفوري عن ابنائنا المعتقلين وكفالة كل الحقوق القانونية والدستورية لهم أثناء فترة التحقيق معهم .

ونحن نتساءل : هل يتم التحقيق مع العناصر الوطنية عقابا لها على وطنيتها ؟

دماؤنا ودماء أبنائنا فداء سيناء وليست للسجون والمعتقلات .

مطالب أسر المعتقلين من مجلس الشعب

١ — نطالب بتشكيل وفد طبي من وزارة الصحة يتوجه الى المعتقلين في القلعة للاستفسار عنهم صحيا ومراعاتهم طبيا حيث أنهم قد ابلغوا أسرهم ببدأهم الاضراب عن الطعام منذ أول أمس ، كما نطالب بتوجيه وفد طبي أيضا الى أبنائنا المعتصمين في جامعة عين شمس حيث ان حصار قوات الامن المركزي لهم بشكل دائم ومكثف يشكل سياجا لا يمكننا تخطيه وامدادهم بالطعام الضروري لاستمرارهم فضلا عن سوء حالتهم حتى انهم أضربوا عن الطعام منذ أمس .

٢ — نطالب مجلس الشعب بالموافقة والتأييد على بيان نقابة المحامين في تعيين محام لكل متهم على أن يحضر هذا المحامي كافة التحقيقات كما

٣ — نطالب مجلس الشعب بأن يطلب من نيابة أمن الدولة السماح لاسر وأهالي المعتقلين بالزيارة والاطمئنان على حالتهم .

٤ — نطالب بأن تبحث اللجنة المشكلة لتقصي الحقائق الاساس الذي تم بناء عليه اعتقال أبنائنا الطلاب من جامعات القاهرة وعين شمس والاسكندرية ، وهل هو نتيجة تقارير المباحث العامة أم تهم محددة ارتكبها ابناؤنا علانية وثبتت عليهم ، ولم لم توجه اليهم التهم منذ القبض عليهم حتى الان ، ولا يسمح للمحامين بالحضور في التحقيقات ؟

٥ — ألا تعتبر لجنة تقصي الحقائق الطلبة متهمين . وعليها أن تستفسر منهم وتعرف آراءهم .

٦ — نطالب بالتوجه الى الاعتصام المضرب عن الطعام القائم بجامعة عين شمس والاستماع لآراء الطلبة المعتصمين والمضربين .

٧ — نطالب بأن يطلب مجلس الشعب من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات بكافة مستوياتهم عقد مؤتمر لابداء رأيهم للجنة تقصي الحقائق وتقييمهم للحركة الطلابية بعيدا عن تشويه الحركة الطلابية بادعاء ان بعض الطلبة قد اعتدوا على أساتذتهم .

٨ — الا تكتفي اللجنة بالاستماع الى الاتحادات الطلابية بوصفها الممثلة الشرعية للطلاب ، حيث انه سبق للطلبة أن أوضحوا في حركتهم في يناير ١٩٧٢ ويناير ١٩٧٣ عدم قدرة هذه الاتحادات ولوائحها على قيادة الحركة الطلابية ، بالاضافة الى أن بعض القيادات لاتحادات بعض الكليات والجامعات قد اعتقلوا أيضا ويجب السماح لهم بابداء رأيهم ، مع ضرورة سماع آراء القاعدة الطلابية وسؤالها .

٩ — نطالب بالبحث عن أبنائنا الغائبين الذين لا هم في المعتقلات ولا هم معتصمين بالجامعات ، ونتساءل : هل هناك ما يتهدد عودتهم الى ديارهم . نطالب مجلس الشعب بأن يقدم ما يكفل عودة ابنائنا الى ديارهم ويضمن حرياتهم .

١٠ — نطالب بأن تبحث اللجنة الاصابات بين الطلاب نتيجة الهجمة الشرسة التي شنتها قوات الامن المركزي على المسيرة الطلابية السلمية والتي لم تكد تخرج من أسوار جامعة القاهرة . فهناك أكثر من واقعة مؤكدة بشهودها تثبت ان القمع العنيف الذي واجهت به قوات الامن المركزي المسيرة السلمية وتوجيه القنابل المسيلة للدموع الى صدور وجباه الطلاب مما أدى الى اصابة أكثر من ثلاثين طالبا يوم الاربعاء الماضي .

كما نطالب بأن يبحث مجلس الشعب أسباب الاعتقالات الجماعية التي تمت ضد الطلبة وغيرهم منذ يوم الجمعة ٥ يناير الماضي من منازلهم وأماكن تواجدهم بكلياتهم والشوارع ، والذي لم تتوقف حتى اليوم .

واخيرا على مجلس الشعب واللجنة المشكلة لتقصي الحقائق أن يقدروا الدافع الوطني الشريف لدى ابنائنا الطلاب وأن يقدروا أهمية ممارسة حرياتهم الديمقراطية ، فهي التي تخلق جبهة داخلية متماسكة بمثابة خط دفاع ثان للخطوط الامامية ، التي تمدها الجامعة بشريان دائم التدفق لتحرير أرض مصر المحتلة منذ يونيو عام ١٩٦٧ .

الحركة الطلابية المصرية.. على طريق الاندماج بالنضال الجماهيري

لا يكون من السابق لاوانه اجراء تقييم شامل للانتفاضة الطلابية الاخيرة التي شهدتها جامعات مصر .لكن ماسمحت به الرقابة المحكمة على الوقائع والانباء بالتسرب الى الخارج ، يشكل مادة تتيح القاء نظرة اولية على طبيعة الانتفاضة وبرنامجها ووسائل العمل التي اعتمدتها من ضمن رؤية عامة لدورها في سياق تطور الوضع السياسي في البلاد .

اذا كان اهتمام النظام المصري قد تركز خلال ايام التحرك الطلابي الساخن على كسر الانتفاضة بوسائل القمع المادي ، فلقد كان يدرك بالمقابل ان حرب المواقع التي يخوضها مع الطلاب لن يحسمها بالنتيجة قمع مادي آني مهما بلغت ضراوته . ففيما مضى — اي قبل عام — جوبهت الانتفاضة الطلابية الاولى بحشد من القوى فرض عليها الانكفاء المؤقت داخل اسوار الجامعات . ولكن ذلك لم يمنعها من معاودة الانطلاق بعد عام وبحيوية اشد . ومن هنا كان اهتمام النظام بمواجهة الطلاب على مستوى اخر ايضا ، هو المستوى السياسي ، في محاولة لتطويق ومحو التاثيرات العميقة والبعيدة المدى التي اطلقتها الانتفاضة في صفوف الجماهير المصرية والمرشحة لمزيد من التفاعل والنضج مع كل تحرك جديد .

ذلك هو ما يفسر اتساع حملة التضليل التي تشنها ابواق الدعاية الرسمية وملحقاتها في الخارج ، بهدف ايقاع التحرك الطلابي في العزلة وتقطيع كل وشائج الصلة بينه وبين النضالات الشعبية الاخرى في مصر . ولقد انصب الجهد السياسي الرسمي في هذا النطاق على احاطة الانتفاضة بسيل من التفسيرات تراوحت — في ارتباكها الشديد والمكشوف — بين نظريتين : نظرية « الازمة النفسية » التي تعصف بالطلاب تحت وطاة « الظروف الصعبة التي تجتازها مصر » فتدفعهم الى التحرك الاهوج ! ونظرية « الاصابع الخفية والقليلة » التي توظف الطلاب على غير وعي منهم في خدمة اهداف « مشبوهة » تلتقي كلها عند محاولة تخريب « جهد المعركة » الذي افتتحه السادات بخطابه الاخير !

لكن كل تلك الفتاوى والتفسيرات البائسة سواء ما صدر منها داخل مصر او ما حملته بيانات الابواق التابعة خارجها ، ظلت عاجزة عن طمس الطبيعة الشعبية العميقة الجذور للحركة الطلابية ذات التراث الطويل والمتجدد دائما في تاريخ النضال الوطني المصري

ان الذين لا يرون اوضاع مصر بعد هزيمة حزيران ٦٧ من منظار تطور الحركة الجماهيرية فيها هم وحدهم الذين تصعقهم حملات التضليل فتجعلهم عاجزين عن تبين الموقع الفعلي للانتفاضة الطلابية الاخيرة . اما الذين تشد ابصارهم النضالات الشعبية التي تتابعت في مصر على امتداد السنوات الخمس الماضية فباستطاعتهم ان يكتشفوا بسهولة السياق العام للتحرك الطلابي الاخير ولكل تحرك مقبل بالاتجاه نفسه .

واذا كانت النضالات المشار اليها تبدو للنظرة السطحية ركاما من الحوادث المعزولة لا ينتظمها محور ولا تحمل اي جديد ، فان النظرة المدققة تستطيع ان ترى خلفها جميعا ، بداية نهوض الجماهير المصرية بعد سنوات القمع الايديولوجي الطويلة الى استعادة انخراطها في الحياة السياسية وفك الحجر عن مبادراتها المستقلة ... والمسالة الوطنية التي تجددت بعد هزيمة حزيران ٦٧ بمستوى من الحدة يفوق كل ما شهدته مصر في تاريخها ، كانت وماتزال المحرك الرئيسي للتطور المذكور.

ان هدف تحرير الارادة الوطنية للجماهير المصرية من المعوقات التي تشلها عن مواجهة الاحتلال ، هو الاطار العام للنضالات الشعبية المتصاعدة ضد مختلف اشكال الاستغلال والقمع . صحيح ان ميزان القوى الطبقي الداخلي ما يزال يضع في حوزة النظام من الوسائل ما يستطيع بواسطته ضرب كل بادرة نمو جدي لتنظيم سياسي مستقل ، الا ان ذلك لا يلغي اهمية التطور الملموس الحاصل فعلا في اوضاع الحركة الجماهيرية المصرية وهي تنفض عن نفسها غبار سنوات العزل السياسي الطويلة .

هنا ، في امتداد هذا التطور تقع الانتفاضة الطلابية الاخيرة . واذا كان الطلاب قد انتفضوا بينما الهدوء الظاهري يسود جبهة القوى الشعبية الاخرى ، فان المبادرة الطلابية المتقدمة لم تكن تحمل اوهام النيابة عن الحركة الشعبية في تصديها للسلطة ، بل كانت تنطوي على وعي حاد لموقعها الفعلي ولحدود دورها في مجرى النضال الجماهيري العام .

لقد كانت القيادة الطلابية تدرك الفارق الهام بين شروط التحرك والتنظيم المتوفرة نسبيا في الجامعات والمدارس وبين افتقاد الشروط نفسها في اوساط القوى الجماهيرية الاخرى . ذلك ان سنوات القمع المديدة ادت الى حرمان الطبقة العاملة المصرية ومعها جماهير البورجوازية الصغيرة المسحوقة في المدن والفلاحون الفقراء في الريف ، من امكانات التنظيم السياسي المستقل القادر على استقبال المبادرات الجزئية والتململات العفوية والنضالات المبعثرة وتحويلها الى حركة عامة تملك ان تؤثر مباشرة في ميزان الصراع مع السلطة . وفي هذا الحيز ، حيز النضال من اجل توفير شروط تنظيم سياسي اكثر تقدما للحركة الشعبية كلها ، كان موقع الانتفاضة الطلابية يتحدد اساسا .

لقد استعملت الحركة الطلابية امكانات التنظيم والتحرك المتاحة لها من اجل طرح وتعميم برنامج نضال وطني ديمقراطي ينطلق من وجهة نظر الجماهير المصرية ويعبر بدقة عن مجمل مصالحها وتطلعاتها الثورية . وفي وسائل العمل التي اعتمدتها خلال الانتفاضة كانت الحركة الطلابية شديدة الوعي — مثلما هي في صياغتها للبرنامج — لجوهر دورها كعنصر تحريك للنضال الجماهيري العام وعامل انضاج لنموه السياسي والتنظيمي .

لقد ترافقت ، في وسائل العمل المذكورة، الديمقراطية الواسعة مع الضبط السياسي الصارم في وعيه ، على نحو مدهش . رفع الطلاب شعار « كل الديمقراطية للشعب » بصفته قاعدة المواجهة الفعلية للعدو الصهيوني والامبريالي . وفي داخل الطلاب طبقت القيادة الطلابية شعارها بامانة ، مقدمة بذلك البرهان القاطع على ان الديمقراطية الواسعة هي الطريق الوحيد للتعبئة الواسعة . لقد كانت السلطة تملك كل امكانات المبادرة المادية ... كانت تملك الادارات وهيئات التدريس في غالبيتها واجهزة القمع الجامعي ومختلف التجهيزات الفنية ، مثلما كانت تملك اطر التمثيل الطلابي الرسمية المفروضة بالارهاب وتنظيمات تضم العديد من الموالين لها . لكن قيادة الحركة استطاعت ان تتفوق على ذلك كله باطلاق اوسع المبادرات الديمقراطية في صفوف جماهير الطلاب الذين جرت تعبئة قواهم بالحوار السياسي الخصب وبالمشاركة في اتخاذ كل القرارات .

وحين نضجت قوى التحرك وحسمت التوازن لصالحها داخل الجامعات خرجت الى الشارع تطرح برنامجها وتتظاهر من اجل ان تسمع اوسع الجماهير صوتها . وهنا — في الشارع وبين الجماهير — كان على الانتفاضة الطلابية ان تبرهن عن وعيها لوظيفتها الفعلية وقدرتها على ضبط وجهتها السياسية ووسائل عملها ضمن ما يسمح به مستوى تطور الحركة الشعبية بقواها الاجتماعية الرئيسية وقدراتها السياسية الفعلية . ولقد نجحت الانتفاضة في هذا الامتحان . وتأكد للذين كانوا يعتقدون ان الحركة الطلابية المصرية سوف تقع سريعا فريسة « المغامرة » و « النزعة الطلابية الصرف » واوهام النيابة عن الجماهير ، ان الحركة المذكورة قد بلغت درجة عالية من النضج السياسي ، وان الاختيار الوحيد الذي يملك قوى فعلية في صفوفها هو اختيار الاندماج بالنضالات الجماهيرية والصلة العضوية بمجمل الحركة الشعبية في البلاد .

لقد واجه الطلاب حين خرجوا الى الشارع مسؤولية سياسية مزدوجة : تصعيد تحركهم الوطني الديمقراطي كي يتحول الى مواجهة فعالة مع السلطة ، والحفاظ على وجهته الساسة الشعبية الاصلية كي لا يتحول الى مغامرة طلابية معزولة . واستعمل الطلاب كل ما في حوزتهم من وسائل التصعيد (الاعتصام ، تشديد وتيرة التظاهر ، الاتصال الجماهيري المكثف ، البيانات والنداءات..الخ) وظلوا يبذلون من قواهم ويتقبلون الثمن قمعا دمويا واعتقالات حاشدة ومطاردات داخل الجامعة وفي المنازل والاحياء حتى استنفذوا كل ما في حوزتهم من امكانات . بعد ذلك كان للتصعيد معنى وحيد هو ان تنخرط قوى اجتماعية شعبية جديدة في التحرك قادرة بحضورها على اكسابه افق استمرار واتساع. هذه الحقيقة كان يدركها قادة الحركة الطلابية جيدا . وعن هذا الادراك عبر احدهم حين سأله مندوب لاحدى وكالات الانباء : ما الذي سيحصل بعد هجمة القمع عليكم ؟ فاجاب : « اننا بانتظار العمال »!

واذا كان العمال لم يتحركوا بالفعل فليس معنى ذلك ان انتفاضة الطلاب قد مضت بلا أثر . ان ما فعله الطلاب خلال اسبوع يختصر شهورا طويلة وربما سنوات من الجهد البطيء باتجاه انضاج شروط العمل السياسي المنظم المستقل في صفوف الطبقة العاملة وكل الجماهير الشعبية في مصر . وهنا تكمن اهمية الانتفاضة ومن هذه الزاوية يتضح دورها الرائد .

وبعد ، لقد استطاعت السلطة المصرية ان تدفع بالحركة الطلابية الى الانكفاء ظاهريا داخل اسوار الجامعات هذه المرة ايضا . لكن ذلك ليس مقياس نجاح للسلطة ولا هو دليل فشل للانتفاضة .

ان حركة بمثل نضوج الحركة الطلابية المصرية لن يجدي القمع في اقتلاعها طالما ان جذورها ما تزال ضاربة في اعماق تربة الشعب المصري وتاريخه النضالي الطويل .